البريكست والأثار الاقتصادية على بريطانيا في ظل كوفيد19
Brexit and the economic effects on Britain in light of Covid 19

الاء ممدوح القاضي
دكتوراه مدرس – المعهد الكندي العالي للادارة وتكنولوجيا المعلومات – 6 اكتوبر
جهاد شريف
دكتوراه مدرس – المعهد الكندي العالي للادارة وتكنولوجيا المعلومات – 6 اكتوبر

المستخلص:

لقد رغبت المملكة المتحدة البريطانية في الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، ومن المؤكد أن هذا الانفصال له آثاراً اقتصادية على الطرفين البريطاني والأوربي، سواء من حيث عقد اتفاقيات خارجية جديدة بين بريطانيا ودول الاتحاد أو بين بريطانيا وباقي دول العالم التي تتمتع بحجم شراكة أوروبية كبير في الوقت الراهن.

كما انه سيكون هناك تأثيرات مباشرة في مجال الاستثمارات ومعدلات التجارة البينية بين المملكة المتحدة البريطانية والاتحاد الأوروبي، لذا قامت هذه الورقة بعرض بعض هذه الآثار الاقتصادية وكذلك الاتفاقيات التي تم عقدها بين بريطانيا والاتحاد وبريطانيا وباقي الدول الأخرى.

خاصة في ظل ظروف الاقتصادية الحالية التي يمر بها العالم بسبب انتشار وباء كوفيد19 والذي أطاح بالعالم منذ مارس 2020 وكانت له آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة علي معظم دول العالم وخاصة الدول الكبرى ومنها بريطانيا. ثم خرجنا من هذا التحليل بأنه كان من مصلحة بريطانيا هذا الخروج وقمنا بعرض أهم الأسباب الدافعة لقيام بريطانيا بالبريكست وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج المترتبة علي هذا الخروج.

الكلمات الدالة: البريكست–الأثار–الاقتصادية–بريطانيا–كوفيد19

Abstract:

The United Kingdom of Great Britain wanted to secede from the European Union, and this separation certainly has economic effects on the British and European parties, whether in terms of concluding new external agreements between Britain and the Union countries or between Britain and the rest of the world that enjoys a large European partnership size at the present time. .

There will also be direct effects in the field of investments and rates of intra-trade between the United Kingdom and the European Union, so this

paper presents some of these economic effects as well as the agreements concluded between Britain, the Union, Britain and the rest of the other countries.
Especially in light of the current economic conditions that the world is going through due to the spread of the Covid-19 epidemic, which toppled the world since March 2020 and had significant economic and social effects on most countries of the world, especially the major countries, including Britain. Then we came out of this analysis that it was in Britain's interest to leave this exit, and we presented the most important reasons motivating Britain to Brexit, and we came to a set of consequences of this exit.
Keywords: Brexit - economic impacts - Britain - Covid 19

المقدمة

تعد بريطانيا إحدى الأعمدة الر ئيسة في الاتحاد الأوروبي وخامس اقتصاد على مستوي العالم وقلب أوروبا المالي وصاحبة أكبر نصيب من الاستثمارات الأوروبية المباشرة. ولذا حصلت بريطانيا على مجموعة كبيرة من الامتيازات ضمن مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، فعلي مستوي التبادل التجاري تميزت السلع البريطانية بسهولة تنقلها ضمن دول الاتحاد الأوروبي دون حواجز جمركية، بالإضافة إلي سهولة تنقل خطوط الطيران ضمن دول الاتحاد، وأيضا هناك أكثر من نصف مليون شخص بريطاني يعملون بمؤسسات دول الاتحاد الأوروبي، كما حصلت بريطانيا على ميزة أخري وهي الاحتفاظ بعملتها المحلية كعملة دولية ولم تتعامل بالعملة الأوربية "اليورو" ومع كل هذه الامتيازات إلا أن المملكة المتحدة رغبت في الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، ومن المؤكد أن هذا الانفصال له آثاراً اقتصادية على الطرفين البريطاني والأوربي، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي يمر بها العالم بسبب انتشار وباء كوفيد19 الذي أطاح بالعالم منذ مارس 2020 وكان له آثراً كبيراً علي معظم دول العالم وخاصة الدول الكبرى ومنها بريطانيا. حيث اكتشاف فيروس كورونا (COVID-19)لأول مرة في مدينة ووهانا بالصين في نهاية ديسمبر 2019، حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO) عن تفشي الوباء رسميًا في مارس 2020 وقد بلغت الوافيات بهذا الفيروس أعداداً كبيرة حوالي 2 مليون حالة وفاة في جميع أنحاء العالم.

وقد تأثرت بريطانيا بشكل كبير من الناحية الاقتصادية من جراء توقف النشاط الاقتصادي لفترات طويلة بسبب انتشار هذا الوباء بالإضافة إلي فقد المملكة المتحدة البريطانية لامتيازات العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي من حيث حرية دخول البضائع والسلع والخدمات دون تعريفة جمركية لأكبر سوق في العالم، وهي السوق الأوروبية الموحدة التي تضم 500 مليون شخص بحجم ناتج إجمالي يصل إلي 18 تريليون يورو، وأيضا بالتبعية فقد اتفاقيات التبادل التجاري مع 53 دولة كانت ترتبط باتفاقات تجارة مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك كندا وسنغافورة وكوريا الجنوبية والمكسيك، وستكون المملكة المتحدة مضطرة للتفاوض الثنائي مع كل دولة علي حده لتحصل علي الامتيازات التجارية ذاتها.

I. أهمية الدراسة:

في ظل الوضع الاقتصادي الحالي لدول العالم بسبب انتشار وباء كورونا (كوفيد 19) الذي اجتاح العالم منذ بداية عام 2020، كان قرار تنفيذ البريكست المتفق عليه بين المملكة المتحدة البريطانية والاتحاد الأوروبي في يناير 2021 خطوة جريئة من جانب بريطانيا خاصة في ظل الوضع الحالي للاقتصاد البريطاني وحالة عدم الاستقرار الاقتصادي في جميع أنحاء العالم بسبب (كوفيد19).

حيث عقدت بريطانيا اتفاقيات جديدة مع دول الاتحاد الأوروبي ومع باقي دول العالم التي تتمتع بحجم شراكة أوروبية كبير في الوقت الراهن.

كما كان هناك تأثير مباشرة في مجال الاستثمارات ومعدلات التجارة البينية بين المملكة المتحدة البريطانية والاتحاد الأوروبي، لذا سعي هذه الورقة لمعرفة ما هي الآثار الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

II. أهداف الدراسة:

- التعريف بالبريكست وما هي مسبباته
- طبيعة العلاقات البريطانية الأوروبية والأيرلندية
- الأثار الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في ظل كوفيد 19
- الوضع الاقتصادي بعد تنفيذ البريكست في يناير 2021

III. منهج الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الاستقرائي لعرض العلاقات الاقتصادية ومتابعة الأحداث والظواهر الاقتصادية بين بريطانية ومجموعة الدول الأوروبية وأيضا والوقوف على النتائج المترتبة عليها.

IV. فرض البحث:

أن الوضع الاقتصادي في بريطانيا سوف يتأثر بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي بشكل كبير خاصة بعد التعرض لموجات كوفيد 19 المتتالية.

V. كيفية انضمام المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي

حيث نشأت فكرة هذا الاتحاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما اعتقادات الدول الأوروبية أن زيادة التبادل التجاري سوف تجعلهم أقل عرضة لخوض الحروب مع بعضهم البعض، وانه إذا اتفقت المصالح الاقتصادية وتم تعزيز التعاون الاقتصادي بين هذه الدول فانه لا مجال للحروب، لذا ففي عام 1957، قامت كلا من فرنسا وألمانيا الغربية وبلجيكا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا بتوقيع معاهدة سميت باسم معاهدة باريس، والتي أسست المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) أو الاتحاد الأوربي فيم بعد.

في عام 1961 تقدمت المملكة المتحدة بطلب الانضمام إلى هذا الاتحاد، وبسبب العزلة السياسية في أوروبا الغربية، اعترضت الحكومة الفرنسية على هذا الطلب، ولكن بريطانيا لم تيأس حيث قامت المملكة المتحدة بمحاولة ثانية لطلب الانضمام ولكن اعترض الفرنسيون عليه مرة أخرى عام في 1967، وبعد انتظار طويل للمملكة المتحدة عقدت في عام 1969 مجموعة جديدة من المفاوضات للحصول على العضوية البريطانية واستمرت حتى انضمت المملكة المتحدة إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية في 1 يناير 1973 مع الدنمارك وإيرلندا.

ومع انضمام المملكة المتحدة إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) انضمت أيضا إلى الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC)، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (EAEC أو Euratom)، وقد شاركت المملكة المتحدة مشاركة كاملة في كل من منطقة التجارة الحرة (FTA)، والاتحاد الجمركي (CU) وفي السوق الداخلية على أساس أربع حريات أساسية هي (حركة البضائع، والخدمات، ورأس المال، والعمل).[1]

ومنذ انضمت المملكة المتحدة إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) وهناك مجموعة من الشكوك قائمة دائمًا حول العضوية البريطانية في الاتحاد الأوروبي وكانت موضوعًا للجدل العام في المملكة المتحد، ومن ثم تم إجراء الاستفتاء الأول حول استمرار العضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1975، حيث صوت 67.2% من السكان لصالح بقاء بريطانيا كعضو بالاتحاد الأوروبي، وفي عام 1984 بدأ الصراع بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) والمملكة المتحدة ، عندما أصدرت الحكومة البريطانية أمراً بتخفيض المدفوعات البريطانية لميزانية المجموعة الاقتصادية (EEC)، واستمرت هذه الصرعات حتي عقدت معاهدة ماستريخت التي أخذت حيز التنفيذ في عام 1993، وبها أنشأ الاتحاد الأوروبي ومقره بروكسل حيث قام الاتحاد الأوروبي بدمج دول أوروبا سياسياً واقتصادياً ، بما في ذلك السياسة الخارجية الموحدة وحقوق المواطنة العامة بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء وقام بوضع عملة موحدة لكل دول الاتحاد الأوروبي وهي (اليورو) ولكن باستثناء المملكة المتحدة من هذا البند حيث احتفظت المملكة بعملتها الخاصة. وفي وقت لاحق من عام 1997 كانت الحكومة البريطانية القائمة آنذاك موالية بقوة للاتحاد الأوروبي ولذلك حاولت إعادة بناء العلاقات مع بقية أوروبا.

ثم عاد الجدل والنقاش مرة أخري بعد انتهاء العقد الأول من الألفية الثانية، حيث رأت الحكومة البريطانية في ظل التوترات السياسية والنقاش العنيف القائم داخل بريطانيا أن تقوم بإجراء استفتاء آخر على استمرار عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي في 24 يونيو 2016.

VI. ما المقصود بالبريكست وكيف تحقق

يعتبر مصطلح بريكست هو اختصار للكلمتين الإنجليزيتين (British Exit) واللتين تعنيان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث سعت بريطانيا العظمى لأن تصبح حرة طليقة بعد انضمام استمر لأكثر من 43 عاما بين بريطانيا والاتحاد الأوربي (من 1 يناير 1973 إلى 24 يونيو 2016 تاريخ الانفصال رسميا عن الاتحاد الأوربي).

بعد الاستفتاء الذي أجري في 24 يونيو 2016 عرف انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي على نطاق واسع باسم Brexit، والذي كان فيه حوالي 52 % من الأصوات الانتخابية تدعو إلى مغادرة الاتحاد الأوروبي، حيث قرر السكان أن فوائد الانتماء إلى الكيان الاقتصادي الموحد لم تعد

تغطي تكلفة الانتماء، وكانت نتيجة التصويت 17.4 مليون صوت لصالح ترك الاتحاد الأوروبي مقابل 15.1 مليون صوتاً لبقاء بريطانيا داخل الاتحاد. وفي 29 مارس 2017، قدمت حكومة المملكة المتحدة إخطاراً بالانسحاب بموجب المادة 50 إلى الاتحاد الأوروبي. وبذلك دخلت بريطانيا مرحلة جديدة في تاريخها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعية، هي مرحلة بريكست.

VII. طبيعة العلاقة بين المملكة المتحد البريطانية وإيرلندا

تأسست إيرلندا كدولة ذات سيادة على قوانين عام 1800، والتي دُمجت بموجبها مملكتي بريطانيا العظمى وإيرلندا. وبذلك أصبحت إيرلندا كلها تابعة للمملكة المتحدة حتى اندلعت حرب الاستقلال بين إيرلندا والقوات البريطانية قبل عام 1921 وقد استمرت حتى السادس من يناير 1922، وعلي إثر هذه الحرب حدث معاهدة نالت من خلالها إيرلندا استقلالها الرسمي. ووفقًا لتلك المعاهدة تم تقسيم إيرلندا إلى إيرلندا الشمالية وجنوب إيرلندا، وأصبحت إيرلندا الشمالية جزء من حكم الدولة الأيرلندية المستقلة حديثًا، ولكن مع احتفاظها بحق الانسحاب منها في أي وقت تشاء.

وفي اليوم التالي لتوقيع الاتفاق اجتمع برلمان إيرلندا الشمالية وأقر بالاستقلال عن جمهورية إيرلندا وعودته إلي اللواء البريطاني، وبعدها بوقت قصير تم تشكيل لجنة للفصل في الحدود الإقليمية بين الدولة الأيرلندية المستقلة وإيرلندا الشمالية، لكن اللجنة لم تبدأ عملها إلا بعد عام 1925 بسبب الحرب الأهلية، واستمرت مشكلة الحدود إلى عام 1988 حتى تم توقيع اتفاقية بالفاست، المعروفة باتفاقية "الجمعة العظيمة". وتم وضع بنود الاتفاقية وكان أهمها الاتي:

- الاعتراف لشعب إيرلندا الشمالية بالحق في الجنسية المزدوجة "البريطانية والأيرلندية في آن واحد"، إضافة إلى اعتراف اتفاقية بالفاست بحق إيرلندا الشمالية في تقرير المصير والانفصال عن المملكة المتحدة عن طريق إجراء الاستفتاء.
- الاتفاقية جعلت الجزيرة الأيرلندية كيانٍ اقتصاديٍ واحدٍ، حيث التنقل الحر للسلع والخدمات ورأس المال، بين الجانبين الواقعين تحت راية الاتحاد الأوروبي.

وتعتبر إيرلندا الشمالية أصغر الدول الأربعة المكونة للمملكة المتحدة، أما الأقطار الأخرى فهي إنجلترا وإسكتلندا وويلز، وعاصمتها بالفاست وهي أيضًا أكبر مدن المملكة المتحدة، وتحتل إيرلندا الشمالية الركن

الشمالي الشرقي من جزيرة إيرلندا ومساحتها تصل إلى سدس مساحة الجزيرة الأيرلندية، في حين تحتل جمهورية إيرلندا ما تبقى من الجزيرة وينحدر معظم سكان إيرلندا الشمالية من أصل إنجليزي وأسكتلندي.

مع انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي أصبح لزامًا أن يتم رسم الحدود بين الجانبين بعد أن كان الأمر يتم تلافيه داخل الاتحاد الأوروبي، حيث يمثل حجم التبادل التجاري لإيرلندا الشمالية حوالي 2 % من الاقتصاد البريطاني، ومع ذلك فأن الترتيبات التجارية الخاصة بإيرلندا الشمالية لها أهمية كبيرة بسبب أنها تحقق السلام الداخلي لبريطانيا العظمي. ولذلك تم وضع الحدود التجارية بين الاقتصاد البريطاني وإيرلندا الشمالية ضمن اتفاق البريكست ، حيث نصت المادة (6) من بروتوكول إيرلندا الشمالية في اتفاق البريكست علي أنه «لن يمنع بروتوكول المملكة المتحدة دخول السلع القادمة من إيرلندا الشمالية دون قيد إلى الأجزاء الأخرى من السوق الداخلية للمملكة المتحدة» ومع ذلك فقد حملت هدة المادة الكثير من التأويلات المحتملة لمصطلح «دخول السلع دون قيد» حيث لم يفهم المقصود منها هل كان يعني عدم فرض قيود على السلع أم يعني خفض التكاليف الإدارية عند نقل السلع أم إلغاء عمليات التفتيش المادية.

وقد قدرت قيمة صادرات إيرلندا الشمالية من السلع والخدمات إلى كل من إنجلترا وأسكوتلندا وويلز بحوالي 14.9 مليار دولار، وتمثل حوالي 53% من إجمالي مبيعاتها الخارجية عام 2016، كما تستوعب المجموعة الصغيرة من الشركات الكبرى التي تمثل نحو 40 % من إجمالي حجم الصادرات أي تكاليف جديدة بيسر وسهولة، في حين أغلب عمليات التصدير من إيرلندا الشمالية تأتي من شركات إما صغيرة أو متوسطة الحجم، وبالتالي تؤثر الإقرارات الجمركية وعمليات فحص وتدقيق الوثائق سلباً على اقتصاد إيرلندا الشمالية، بحسب ما أفادت به وثيقة وزارة الخزانة البريطانية التي أشرت إلى توجه الحكومة نحو خفض العبء على صغار التجار.

وقد قامت وزارة الخزانة بإعداد وثيقة تفصيلية تشرح فيها الوضع الاقتصادي في ظل البريكست بين بريطانيا وإيرلندا الشمالية و افترضت أن المقصود من نص المادة (6) من بروتوكول إيرلندا الشمالية في اتفاق البريكست «الدخول دون قيد» يعني أن نقل السلع من إيرلندا الشمالية إلى بريطانيا سوف يكون جزءا من إجراءات طبيعية تتضمن ضريبة القيمة المضافة وأنه لن تكون هناك تعريفات جمركية أو حصص أو عمليات تحقق من «قواعد المنشأ»، مع ذلك فأن بعض بنود الوثيقة تقر وجود عمليات فحص

للسلع النباتية والحيوانية وإقرارات جمركية، لذا كان هناك الكثير من علامات الاستفهام على هذه الوثيقة. أيضاً فان من أكثر ما أثر قلق إيرلندا الشمالية في اتفاق البريكست هو إشارة الوثيقة الخاصة بوزارة الخزانة إلى أن عمليات الفحص المادية والإقرارات الجمركية التي تنطبق على الجانبين ستكون معرقلة كثيراً لاقتصاد إيرلندا الشمالية وستكون النتيجة هي ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وهو ما من شأنه التأثير سلباً على قطاع تجارة التجزئة. كما تحدثت وزارة الخزانة بوضوح عن الخطر الذي قد تمثله إيرلندا الشمالية على الاقتصاد البريطاني في حالة عدم وجود عمليات فحص، حيث ستصبح بمثابة الباب الخلفي لمرور السلع غير الخاضعة لجمارك الواردات أو غير المطابقة لقواعد المنشأ أو المعايير التنظيمية لبريطانيا.

ا. أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

يمكننا من خلال التحليل التالي عرض أهم الأسباب الدافعة لبريطانيا على القيام بالبريكست وهي كما يلي:

1. تعتبر المملكة المتحدة ثاني أكبر مساهم في ميزانية الاتحاد الأوروبي بعد المانيا حيث تساهم ب 13 مليار إسترليني وذلك بعد أن تم تخفيض هذا الرقم من 18 مليار إلى 13 مليار إسترليني وتري الحكومة البريطانية أنها لا تستفيد من المشاريع والبرامج المشتركة بينها وبين الاتحاد إلا بما يعادل نصف هذه الميزانية، خاصةَ وأنها تعاني من عجز في ميزان مدفعاتها وهذه الرسوم تثقل على كاهلها.
2. ينص قانون الاتحاد الأوروبي على أن مواطني أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي يحق لهم السفر والمعيشة والعمل في أي دولة آخري من دول الاتحاد، وقد أدي هذا القانون بالسماح للعمالة من دول مثل إيرلندا وإيطاليا وبولندا ورومانيا بالتواجد في بريطانيا بحثاً عن العمل، وقد ساهم هذا في انخفاض مستوي المعيشة وشكل عبء مادي على قطاع الخدمات (التعليم والصحة).

لذا فان ملف الهجرة يعتبر من أهم الأسباب التي دعت إلى الانفصال، حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد المهاجرين الشرعيين يقدر بحوالي 863 ألف مهاجر وهو ما يشكل عبء مادي بقيمة تتجاوز 4.131 مليار دولار سنوياً. وقد حاولت بريطانيا التعامل مع هذا الملف بشكل أكثر صرامة حيث إصدارات قانون باعتقال المهاجرين

غير القانونيين وقامت في مارس 2013 باعتقال المهاجرين غير القانونيين بالفعل ومنعتهم من فتح حسابات بنكية ومن العلاج.

3. لم يساعد دخول بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي في حل المشكلات الاقتصادية الموجودة لديها، فالبنك المركزي الأوروبي (ECB)لم يستطع المساهمة في حل المشاكل الاقتصادية القائمة في بريطانيا من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات الفائدة إلى أدني مستوياتها وصولا الفائدة السالبة، وأيضاً عدم القدرة على رفع أسعار المستهلك" التضخم" إلى نسبة 2%.
4. التحرر من القيود المفروضة على السيادة البريطانية خاصة من جانب المحكمة الأوروبية لحقوق الأنسان.
5. سيطرة أقطاب اليسار الأوروبي على مقاليد الأمور بالمفوضية الأوروبية في بروكسل والبنك المركزي في فرانكفورت، حيث أن السلطة التنفيذية للاتحاد الأوروبي" المفوضية الأوروبية" لا يمكن محاسبة أعضائه المنتخبين من قبل برلمانات الدول الأعضاء، كذلك لم تمنح للبرلمانات الوطنية دوراً عند أصدرا التشريعات على مستوي الاتحاد ككل أو رفضها إذا كانت تتعارض مع المصلحة القومية لبعض الدول، وأصبح الفساد سمة بارزة في التعامل الأوروبي.
6. يري البريطانيون أن نظام الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى الديمقراطية وأن السيطرة على مجريات الأمور واتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي تكون من خلال المفوضية الأوروبية والاتحاد النقدي وهم لديهم صلاحيات واسعة حيث أن معظم القرارات داخل الاتحاد الأوروبي تتطلب تفويضاً من قبل الاتحاد النقدي قبل اتخاذها، وقد رفضت بريطانيا الدخول إلى هدا الاتحاد.
7. البحث عن الهوية البريطانية وهل هي أقرب إلى أوروبا أم أقرب إلى أمريكا الشمالية، فالشعور القوي بعدم الانتماء إلى أوروبا والاعتزاز بالهوية البريطانية كان أحد أسباب التي دعت للخروج من بريطانيا.
8. الخوف السياسي من تقويض دور حلف شمال الأطلس الذي تقوده بريطانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد دعوة الاتحاد الأوروبي إلى أنشاء جيش مشترك.

9. أن ما تعرضت له أوروبا من أزمة اللاجئين في خريف 2015 وما اظهر من إرهاب في بروكسل وباريس أثار خوف البريطانيون وجعلهم يفكرون في الانغلاق علي أنفسهم والخروج من الاتحاد الأوروبي وإلغاء اتفاقية فتح الحدود مع أوروبا.

VIII. التداعيات الأولية لإعلان البريكست 2016علي بريطانيا

- كان من اهم التداعيات الأولية لإعلان البريكست وجود الكثير ممن يدافعون عن الاستقلال في إسكتلندا ويحاولون أن تبقى إسكتلندا عضوا في الاتحاد الأوروبي حيث يوجد امتناع شعبي في إسكتلندا عن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي مما أدّي إلى التصويت لصالح الانفصال عن المملكة المتحدة، ساهم في هروب بعض وظائف الخدمات من لندن إلى إسكتلندا.
- أيضاً من التداعيات أنه رغم التقدم الملحوظ في توفير فرص العمل منذ الأزمة المالية العالمية 2008، إلا أن نمو الأجور في المملكة المتحدة ظل ضعيفًا، حيث جاءت المؤشرات الاقتصادية التي أعلنها المكتب الإحصاء الوطني البريطاني لتشير إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 1.8% خلال عام 2016، مقارنة بـ 2.2% في عام 2015.
- كما أشار نفس التقرير للمكتب الإحصاء الوطني، إلى أن نمو الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.7% في الربع الأخير من عام 2016، مع استمرار زيادة الإنفاق الاستهلاكي ونمو قطاع الصناعات الاستهلاكية مقابل تراجع استثمارات الأعمال بنحو 0.9% وأيضاً أشار إلي تسجل بريطانيا لأكبر عجز في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2016، بما يعادل 5.2 %من الناتج الاقتصادي للبلاد وقد عكس هذا العجز الزيادة في تدفقات توزيعات الأرباح ومدفوعات الدين إلى المستثمرين الأجانب عن التدفقات المماثلة التي تأتي لداخل بريطانيا بالإضافة إلى العجز التجاري الكبير.
- وبالنسبة للعملة البريطانية فأنها فقدت أكثر من 10% من قيمتها، بينما شهدت أسواق الأسهم والسندات والبورصات الأوروبية، حالة من الفوضى خصوصاً بورصة لندن بعد أعلن الانفصال.
- وانعكس الانفصال على الأجور في المملكة المتحدة بعد أعلن خروجها من الاتحاد الأوروبي حيث الارتفاع بأدنى وتيرة مما أثار المخاوف إزاء احتمالات تزايد الضغوط على الأسر تزامنًا مع ارتفاع التضخم لأعلى مستوياته مع تراجع الجنيه الإسترليني، وذكر مكتب الإحصاءات الوطنية إن أسعار المستهلكين زادت بنسبة 2.3% في شهر مارس2017. حيث أظهرت بيانات مكتب الإحصاءات أن أسعار الغذاء ارتفعت بنسبه 1.2% وارتفع معدل البطالة بنسبة 4.7%، ليتزامن ذلك مع ارتفاع متوسط الدخل الأسبوعي بنسبة 2.2% .

- أيضاً انتشرت مجموعة من التوقعات عن احتمال انتقال العاصمة المالية للاتحاد الأوروبي من لندن إلى باريس أو إلى فرانكفورت، حيث مقر البنك المركزي الأوروبي. وبالتالي توقع هجرة واسعة لرؤوس الأموال من بريطانيا وكذلك العزوفٍ عن الاستثمار في قطاع العقارات والخدمات المالية المزدهر في لندن، فضلاً عن مسارعة وكالات التصنيف العالمية إلى إعادة النظر في التصنيف الائتماني السيادي لبريطانيا.[2]
- أيضا من أهم التداعيات التي ظهرت خلال تلك الفترة هي انه سيكون لهذا الانفصال أثار اقتصادية على الطرفين حيث ستفقد بريطانيا كل امتيازات العضوية الكاملة في حرية دخول البضائع والسلع والخدمات دون تعريفة جمركية للسوق الأوروبية الموحدة والتي تضم 500 مليون شخص، بحجم ناتج إجمالي يصل إلى 18 تريليون يورو، وستفقد التبعية لاتفاقات التبادل التجاري مع 53 دولة كانت ترتبط باتفاقات تجارة مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك كندا وسنغافورة وكوريا الجنوبية والمكسيك، وستكون مضطرة للتفاوض الثنائي مع كل دولة لتحصل على نفس الامتيازات التجارية، حيث يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لبريطانيا وقد بلغت صادرات المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2015 ما نسبته 44% من إجمالي صادراتها، علماً أن الميزان التجاري بين الطرفين يميل لمصلحة الاتحاد الأوروبي.
- بريطانيا سوف تكون بحاجة إلى اتفاق شراكة مع دول الاتحاد الأوروبي على غرار الاتفاقات التي تم التفاوض عليها مع سويسرا والنروج من خارج الاتحاد الأوروبي لكي تسوق صناعة الخدمات لديها، في حين تتمتع الشركات المصنعة في الاتحاد الأوروبي تلقائيا بحقوق تكاد تكون غير محدودة لبيع ما ترغب في بيعه بموجب القواعد العالمية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية.
- ومن منظور الاتحاد الأوروبي فإن شروط أي اتفاق مع بريطانيا لا بد ألا تقل صرامة عن تلك الواردة في اتفاقات الشركة القائمة بالفعل مع بعض الدول من خارج الاتحاد، حيث أن منح بريطانيا شروطًا أسهل من شأنه أن يفرض على الفور تنازلات مماثلة لسويسرا والنروج. وإذا حصلت بريطانيا على أي امتياز خاص، فان ذلك سيغري أعضاء آخرين تنقصهم الجراءة إلى التهديد بالخروج من الاتحاد الأوروبي والمطالبة بإعادة التفاوض.
- ومع تفعيل البريكيست بدأت مؤسسات بنكية عديدة أعلن استعدادها لمغادرة لندن فور خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وبذلك أصبح على بريطانيا دورا كبير للمحافظة على مؤسساتها حيث تتنافس مدن على غرار باريس وفرانكفورت ودبلن ولوكسمبورغ لاستقطاب الأنشطة المالية الموجودة في

القطاع المالي في لندن بمجرد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. أيضاً في ذلك التوقيت قامت دراسة أجرتها أحدي المعاهد البحثية في مجال الاقتصاد بتأكد أن مدينة فرانكفورت الألمانية هي الأوفر حظا لخلافة لندن في جذب الاستثمار في قطاع الأوراق المالية وذلك لكون ألمانيا الشريك المالي الأكبر اقتصادياً في أوروبا ومقر البنك المركزي الأوروبي.

- ومن أهم التداعيات الأولية فور أعلن البريكيست الإجراءات التي اتخذتها المملكة المتحدة لتقليل إثر الانفصال السلبي، هي بناء وتوطيد علاقات تجارية مع الهند وغيرها من الدول للحفاظ على الاستثمار في اقتصادات متنوعة، وبناء علاقات مع شركاء وحلفاء عبر العالم.

IX. الإطار الزمني لتنفيذ البريكيست

كانت نهاية الفترة الانتقالية هي شهر ديسمبر عام 2020، حيث كان ذلك التاريخ موعدًا نهائيًا صارمًا لأجراء العلاقات الجديدة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، إما بالكامل أو في أطر دولية أخرى، حيثما كان ذلك مناسبا. وأيضًا هو الموعد النهائي لاتخاذ قرار بشأن معايير حماية البيانات في المملكة المتحدة، فإن تبنى الاتحاد الأوروبي قرارًا فيمكنه التوقيع على الاتفاقية، ثم يتطلب الأمر موافقة البرلمان الأوروبي بعد النظر في قرار لجنة التجارة في البرلمان الأوروبي الخاص بالموافقة على الاتفاقية عن طريق تصويت البرلمان الأوروبي بأكمله، ولا يمكن اعتبار نظر البرلمان الأوروبي في الاتفاقية بمثابة الانتهاء من عملية الموافقة.

فإذا كان محتوى الاتفاقية يندرج فقط ضمن الاهتمامات الخاصة بالاتحاد الأوروبي فيمكن أن تدخل حيز التنفيذ فوراً، ولكن إذا كانت الاتفاقية تتضمن سياسات تقع ضمن اختصاص أو سلطة الدول الأعضاء، فإن العملية تصبح أكثر تعقيدًا. وبناء على الجدول الزمني المقترح فأن هناك نتيجتان لهذا الجدول: –

أولاً: أما التوصل إلى اتفاق بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في وقت ما ليصبح ساريًا في بداية عام 2021.

وثانيا: وإما أنه لا يمكن الاتفاق بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي على كل الأمور بل يجب تحديد الأولويات. ومن المفترض أن تكون الأولويات هي ما يريده الاتحاد وليست القضايا ذات الأهمية الكبرى للمملكة المتحدة، مثل الحواجز التنظيمية، وأسواق الخدمات.

وكان يوليو 2020 هو بداية الجولة الثانية من المفوضات والتي استمرت أربعة أشهر تقريبًا ولم تتم المفاوضات في الوقت المحدد لها، بسبب تعرض العالم موجة ثانية من جائحة كوفيد 19 والتي كانت السبب في حدوث تأخير كبير لهذه المفاوضات، وكذلك القيود الشديدة التي وضعت عند إجراء المحادثات من خلال الرابط الإلكتروني، لذا فإن أربع جولات من المفاوضات المستمرة جعلت فرص المملكة المتحدة في تأمين صفقة تجارة حرة مع بروكسل أمرأ صعب. وقد استمرت محادثات التوصل إلى اتفاق بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي توجه مجموعة من الصعوبات لفترة كبيرة من الزمن بالإضافة إلى الخلافات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن موضوع صيد الأسماك والقواعد المنظمة للخدمات المالية.

بالإضافة إلى أن مؤسسات التمويل والمؤسسات التجارية في المملكة المتحدة عانت من مشاكل كثيرة بسبب فيروس كورونا كما انه لا يمكنها تحتمل ضربة مزدوجة بسبب الخروج من الاتحاد الأوروبي دون وضع إتمام المفاوضات والخروج باتفاقية تجارية.

لذا حين تم عمل استطلاعاً للرأي في بريطانيا عام 2020 كشف أن أكثر من 50% من عينة استطلاع الرأي يؤيدون تمديد فترة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، في حين يعتقد حوالي 75% من منهم أنه يجب أن تظل المملكة تعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي لمكافحة فيروس كورونا في الوقت الحالي، كذلك يجب أن تطلب المملكة التمديد خاصة عندما انتشرت أخبار عن النقص المحتمل في توريد الأدوية والمنتجات الطبية في حالة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون الاتفاق.

وقد حسمت المملكة المتحدة هذا الأمر وأعلنت أنها لن تمدد تحت أي ظرف من الظروف الفترة الانتقالية التي أنتهي في 31 ديسمبر 2020 حتى لو لم يتم التوصل إلى اتفاق.

لذلك كان هناك ضغط زمني في قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إذ كان عليهم الوصول إلى اتفاق في موعد أقصاه نهاية أكتوبر 2020 لأن اتفاقية الانسحاب في الاتحاد الأوروبي ستستغرق وقتًا أطول، كما كان من المفترض انه في نهاية شهر **يونيو** 2020 يتم الانتهاء من تقييمات التكافؤ بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة للأنظمة التنظيمية لبعض الخدمات المالية، بالإضافة لإبرام اتفاقية جديدة لمصايد الأسماك والتصديق عليها بحلول نفس التاريخ، حيث منذ بداية

المفاوضات في يناير 2020 الطرفان يختلفان على شروط الاتفاقية **(المعايير الاجتماعية، البيئية، الضرائب والدعم الحكومي وأسواق الخدمات ومصايد الأسماك)**، ويرفض الاتحاد الأوروبي أن يكون هناك اقتصاد بلا ضوابط على حدوده.

فعلي سبيل المثال، لا يريد البريطانيين تطبيق بعض القواعد على سائقيهم أثناء تنقلهم في القارة الأوروبية على غرار باقي السائقين في الاتحاد من حيث عدد ساعات القيادة المسموح بها والراحة، في حين تطبق القواعد على الأوروبيين. ويشمل الخلاف أيضا على ملف مهم آخر لعدة دول أوروبية من بينها فرنسا وهو مصايد الأسماك، حيث ترغب لندن في التحكم مجددا في مياه الصيد الخاصة بها.

وقد سجلت المملكة المتحدة خلال الربع الثاني من عام 2021 تراجعا اقتصاديا قياسيا بلغت نسبته 20.4%، وسجلت خلال الأشهر الستة الأولى من العام أسوء ركود على الإطلاق، أما منطقة اليورو (19 دولة من الاتحاد الأوروبي)، فقد تراجع إجمالي ناتجها المحلي بين أبريل ويونيو بنسبة 12.1%.

X. الآثار الاقتصادية المتوقعة بعد تم الخروج النهائي لبريطانيا

سعت الحكومة البريطانية خلال فترة التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق متوازن بما يعكس مجموعة واسعة من المصالح المشتركة، واتفاقية شاملة تغطي بشكل كبير كل التجارة، واتفاقية بشأن مصائد الأسماك، واتفاق للتعاون في مجال الأمن الداخلي، إلى جانب عدد من الاتفاقيات الفنية التي تغطي مجالات مثل الطيران أو التعاون النووي المدني.

أما باقي مجالات التعاون الأخرى فهي لا تحتاج في المستقبل إلى إدارتها من خلال معاهدة دولية بل ستقوم المملكة المتحدة في المستقبل بتطوير سياسات منفصلة ومستقلة في مجالات مثل نظام الهجرة القائم على النقاط، وسياسة المنافسة والدعم، والبيئة، والسياسة الاجتماعية، والمشتريات، وحماية البيانات، مع الحفاظ على معايير عالية. ومن المرجح أن يتم التعاون في الشؤون الخارجية والقضايا ذات الصلة الكبيرة دون يتطلب ذلك إطارًا مؤسسيًا مشتركًا، وقد قدمت حكومة المملكة البريطانية مقترحات لنظام الهجرة القائم على النقاط والذي سيقلل وفقًا لوزارة الداخلية من هجرة الأفراد داخل

الاتحاد الأوروبي بنسبة 70%. وسيكون لذلك عواقب اقتصادية بالإضافة إلى بعض الآثار النسبية على عرض العمل والنمو والموقف المالي.

كما عملت المملكة المتحدة على الاتفاقيات والعلاقات التجارية التي أساستها من خلال الصفقات التي تمكنت من تأمينها فيما قبل الخروج النهائي من الاتحاد. وقد كان هناك عدد من النماذج الاقتصادية التي قامت بوضع تصور مبدئي عن بعض الآثار الاقتصادية المتوقعة على المملكة البريطانية، وقد قامت هذه النماذج بتحليل القطاعات ذات الأهمية والتي من الممكن أن تتأثر بخروج بريطانيا من الاتحاد وأشارت إلي أن قطاعات معينة مثل قطاع صناعة الملابس، والصناعات التكنولوجية فائقة التقدم مثل الطيران ستتأثر بشدة من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بسبب اعتماد هذه الصناعات على الواردات والصادرات من وإلى الاتحاد الأوروبي، في حين أن بعض القطاعات مثل الزراعة والأغذية يمكن أن تستفيد من أي حواجز تجارية جديدة تنشأ بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وكما كان هناك تصور آخر يري أن الجنوب الشرقي للندن القائم على القطاعات الخدمية الكبيرة يمكن أن يكون أكثر ضرراً وأيضا بعض أجزاء من الشمال البريطاني والتي تعتمد بشكل كبير على الصناعات التحويلية التي يتم تصديرها بشكل واسع وتدخل ضمن سلسة الواردات الأوروبية.

وقد توقعت هذه النماذج أيضا أن هناك تأثير كبير على توزيع الدخل بالمملكة البريطانية خلال الفترات القادمة فمعظم التحليلات في هذا الشأن تشير إلى أن جميع فئات الدخل ستتضرر بشدة من أي آثار سلبية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الأثار الاقتصادية لكوفيد 19، ومن المرجح أن تكون الأسر ذات الدخل المنخفض أكثر تأثرا من غيرها من جراء ارتفاع أسعار السلع وخاصة السلع الغذائية، وأيضا من المحتمل أن تتأثر الأسر ذات الدخل المرتفع بنسب بسيطة بسبب انخفاض الأجور.

لذا يمكن توقع بعض الأثار الاقتصادية لبعض القطاعات منذ بداية الاستفتاء وما بعد الانفصال النهائي:

الآثار المحتملة على بيئة الأعمال في لندن

منذ استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كان هناك انخفاض واضح في صافي معدل بدء المشروعات في لندن، حيث سجلت الأرقام معدل **6.1%** افتتاح للأعمال في 2016 ثم انخفاض ليصل إلى **1%** في 2017، وذلك نتيجة الزيادة المستمرة في إغلاق الأعمال وانخفاض أنشاء الأعمال التجارية على الصعيد المحلي وخاصة في العاصمة لندن، وقد تم تحديد بعض العوامل التي أدت إلى ذلك مثل عدم اليقين فيما يتعلق بعلاقة المملكة المتحدة المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي، والنمو الاقتصادي الضعيف وانخفاض قيمة الجنيه الإسترليني كعوامل تفسيرية لذلك.

كما تتمثل إحدى طرق تقييم المخاطر التي تعرضت لها بيئة الأعمال في لندن منذ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في حجم بيئة الأعمال وهيكلها، حيث أن ديناميكية العمل في لندن وانفتاح بيئة الأعمال على العالم تجعلها أكثر عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية، فهناك عدد كبير من مشروعات الأعمال التي يتم افتتاحها وإغلاقها بصفة دورية داخل لندن، وبشكل عام تعتبر لندن مركزًا قويًا لنشاط الأعمال في المملكة المتحدة، حيث أن النمو في حجم أعمالها مدفوعًا في المقام الأول من قبل الشركات الناشئة:

- ففي عام 2019، كان ما يقرب من خمس جميع شركات القطاع الخاص في المملكة المتحدة (19%) موجودة في لندن، وقد ارتفعت هذه النسبة من 16% في عام 2010 إلى (19%) عام 2019، مما يشير إلى أن النشاط التجاري أكثر تركيزًا في عاصمة المملكة المتحدة لندن، وهذا لا يرجع فقط لحجم الأعمال في لندن بل يوجد في لندن أكبر عدد من الشركات والمؤسسات التجارية حيث يوجد لكل 10000 مقيم حوالي (1.544) شركة وهذا أعلى من أي منطقة آخري داخل المملكة المتحدة وأعلي مما كان عليه في عام 2010.
- كما تتركز أعمال لندن في القطاعات الخدمية الموجهة للتصدير وهي القطاعات المالية والمعلومات والاتصالات، وتضم الشركات التي تعمل في هذه الأعمال أقل من خمسة موظفين.

- يمثل حجم الأنشطة المهنية والتقنية والمعلومات والاتصالات ما يقرب من (37%) من الشركات التي تعمل في لندن.
- يمثل قطاع المعلومات والاتصالات في لندن حوالي ثلث الأعمال في المملكة المتحدة بنسبة (32%) وأيضا 90% من الشركات في هذا القطاع لديه أقل من 5 موظفين، مقارنة ببقية شركات لندن والمملكة المتحدة.
- تتميز بيئة الأعمال في لندن بالديناميكية والتنافسية مع وجود عدد كبير من عمليات الأنشاء والإغلاق للعمليات التجارية ولهذا فأن ديناميكيتها وانفتاحها يجعلها أكثر عرضة للعوامل الخارجية، حيث تتمتع لندن ببيئة عمل تنافسية، فهي تعتبر المنطقة التي تحتل المرتبة الثانية من حيث معدل إنشاء الأعمال التجارية بنسبة تقدر بحوالي (15.2%) بعد الشمال الغربي. كما أن لديها أعلى معدل إغلاق للأعمال بنسبة تقدر بحوالي (14.2%) في المملكة المتحدة.
- أن معدلات بقاء الأعمال في لندن منخفضة نسبيًا مما يعني أن الطبيعة التنافسية لبيئة الأعمال أيضًا منخفضة حيث تشير البيانات إلى أنه بالنسبة للشركات التي تم إنشاؤها في عام 2012، فإن معدلات بقاء الأعمال لمدة عام وثلاث وخمس سنوات أقل في العاصمة لندن عنها في المملكة المتحدة ككل، حيث 39.3 % من الشركات في لندن التي إنشات في عام 2012 لا تزال تعمل بعد خمس سنوات مقارنة إلى 43.2% من الشركات في باقي المملكة البريطانية التي إنشات في نفس العام.

الآثار المتوقعة على التجارة

بالنسبة لبلد مثل المملكة المتحدة وهي عضو في منظمة التجارة العالمية، فإن الحد الأقصى للتعريفة التي يمكن فرضها على استيراد سلعة معينة من أي دولة عضو أخرى في منظمة التجارة العالمية هو ما عرف باسم الدولة الأكثر رعاية (MFN)، هذه هي التعريفة المطبقة بين الدول التي لا توجد لديها اتفاقيات تجارية تفضيلية مع بعضها، ويتم تحديدها في جدول معتمد من قبل أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين.

بينما يفرض رسوم جمركية أقل على الواردات من الدول التي وقعت المملكة المتحدة معها اتفاقية تجارة حرة تغطي جميع بنود التجارة بشكل كبير. بينما إذا كانت المملكة المتحدة عضو في الاتحاد الأوروبي، فأنه يتم التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة هذه من قبل الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك فأن هذا سوف يعتمد اعتمادًا كبيراً على التفاصيل الدقيقة لاتفاقية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

التي وقعت مع الاتحاد الأوروبي، كما قد تتمكن المملكة المتحدة من التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة الخاصة بها في المستقبل حيث تؤدي التعريفات الجمركية على واردات المملكة المتحدة إلى رفع أسعار السلع المباعة في المملكة المتحدة، مما يقلل من الرفاهية الاقتصادية للمستهلكين، لذا يعتمد مدى تأثير التغيير في التعريفات على الأسعار التي يواجها المستهلكون على كل من حجم التعريفة وما يتم تمريره إلى المستهلكين من سلع. حيث تواجه بعض السلع المصدرة إلى المملكة المتحدة تعريفات عالية للغاية "على سبيل المثال"، يبلغ متوسط الرسوم الجمركية على واردات الأغذية المصنعة 15.8% حاليا، في حين أن متوسط التعريفة المطبقة على جميع السلع التي تستوردها المملكة المتحدة حوالي 2.8 %.

- **سيناريوهات التعريفات التي سيتم فرضها على السلع المتبادلة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**

هناك أكثر من أربعة سيناريوهات أساسية لما قد يحدث للتعريفات المفروضة على السلع المتداولة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على النحو التالي:

1. **المنطقة الاقتصادية الأوروبية:** لا تزال المملكة المتحدة عضوًا في السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي وبالتالي لا تفرض أي رسوم جمركية على السلع المتداولة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي شريطة أن تستوفي السلع قواعد المنشأ الخاصة بالمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.
2. **اتفاقية التجارة الحرة:** أذا وقعت المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي اتفاقية تجارة حرة شاملة، مما يؤدي إلى تقلل الرسوم الجمركية على السلع التي يتم تداولها بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى أقل من معدلات MFN (الدولة الأولي بالرعاية) الحالية للاتحاد الأوروبي. أو كما تنص المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي على أنه يطبق مبدا تجارة معفاة من الرسوم الجمركية.
3. **قواعد منظمة التجارة العالمية:** تتم التجارة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي مع بعضهما البعض بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية، حيث يفرض كل منهما تعريفات الدولة الأولي بالرعاية على الآخر.

4. **التجارة الحرة من جانب واحد (UFT):** من المفترض أن تطبق المملكة المتحدة تعريفات الدولة الأولي بالرعاية لأي سلع يتم بيعها إلى الاتحاد الأوروبي، لكن حكومة المملكة المتحدة تلغي من جانب واحد جميع التعريفات على السلع المستوردة (من الاتحاد الأوروبي وجميع البلدان الأخرى).[3]

ولكن من الغريب والمخالف لكل هذه التوقعات الدراسة التي قام بها أحد معهد الدراسات المالية في لندن حيث قام بإجراء تحليل أوضح فيه أن إلغاء جميع تعريفات الاستيراد في المملكة المتحدة من شأنه أن يخفض متوسط أسعار المستهلكين بنسبة 1% تقريبًا على الأكثر، كما أن الزيادة في الأسعار التي حدثت بالفعل منذ الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، نتيجة لانخفاض قيمة الجنيه الإسترليني وزيادة المنافسة من المنتجين الأجانب، والتخفيضات التعريفية أدي إلى زيادة في جودة السلع والخدمات التي يمكن للمستهلكين شراؤها، لذا تشير الدلائل الأخيرة إلى أن تخفيضات التعريفات تميل عمليًا إلى أن يكون لها تأثير أكبر على الجودة من تأثيرها علي السعر.

1) <u>الآثار المتوقعة على (FDI)</u>

يعد الاستثمار أحد أهم العوامل الدافعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل حيث يؤدي كل من الاستثمار المحلي الخاص والعام والاستثمار الأجنبي إلى زيادة في عدد المشروعات الإنتاجية والخدمية والمباني والتقنيات التي يمتلكها المجتمع، وزيادة التقدم التقني وتحسين الإنتاجية، ومع مرور الوقت ومع انخفاض الحواجز أمام التجارة حول العالم فقد نما الاستثمار عبر الحدود حيث يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بشكل مباشر في الدخل القومي لدول كثيرة، فهو يساهم في زيادة الإنتاجية المحلية ويساهم في زيادة الإمكانيات التكنولوجية والأفكار الجديدة .

تعد المملكة المتحدة واحدة من أكبر الدول الاقتصادية المتقدمة المستفيدة من الاستثمار الأجنبي المباشر من بين دول الاتحاد الأوروبي، وبإحصائيات يناير 2018 يأتي حوالي 42.6 % من الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة من دول الاتحاد الأوروبي، حيث انخفض جزء من إجمالي الاستثمارات القادمة للمملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في عام 2011 من 48.8% إلى حوالي (42.6 %) اعتبارا من يناير 2018. كما تعد هولندا رسميًا أكبر مستثمري الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة.

ومن المتوقع أن تؤدي مغادرة الاتحاد الأوروبي إلى التأثير على جاذبية المملكة المتحدة للمستثمرين الأجانب، فهناك أكثر من سباب وراء احتمال تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة من خلال كونه عضوًا في الاتحاد الأوروبي وهما:

1. حرية حركة رأس المال وهي واحدة من "الحريات الأربع" المركزية لأفراد الاتحاد الأوروبي تسهل على المستثمرين من الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي الاستثمار في المملكة المتحدة.
2. التواجد في السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي تجعل المملكة المتحدة منصة جذابة للشركات متعددة الجنسيات.

أما الاستثمار الأجنبي المباشر في لندن كعاصمة للمملكة المتحدة فنجد أن لندن حتى الآن وبغض النظر عن الاتحاد الأوروبي لاتزال مكانًا جذابًا لممارسة الأعمال التجارية. فهي مدينة عالمية رائدة في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتوافد إليها عدد كبير من المشروعات الاستثمارية التي يتم تنفيذها في لندن سنوياً والجدول التالي يظهر أفضل 10 مدن في الاستثمارات الأجنبية الواردة، وهناك عدد من هذه المدن لم يتعاف بعد من الأزمة المالية في عام 2008، والمدينة الأوروبية الوحيدة الأخرى في المراكز العشرة الأولى من المشاريع هي باريس والتي لديها نصف عدد المشاريع الموجودة في لندن.

جدول (1) عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حسب المدينة، 2008–2018،

مرتبة حسب عدد المشاريع

الترتيب	المدن	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
1	لندن	337	302	335	394	397	434	480	541	493	545	627
2	سنغافورة	326	330	364	393	419	441	469	386	392	391	422
3	دبي	370	285	216	266	260	268	255	283	235	275	306
4	باريس	213	134	156	142	146	224	218	217	189	397	322
5	شنغهاي	317	265	308	305	276	309	280	191	207	189	207
6	نيويورك	94	109	151	153	171	222	230	217	220	197	209

7	هونج كونج	257	281	230	261	265	248	222	199	208	201	203
8	سيدني	84	108	132	159	195	146	158	159	130	122	130
9	طوكيو	102	100	105	70	81	119	127	104	117	138	135
10	بنغالور	108	84	97	115	89	89	104	121	107	132	107
	جميع المشاريع	17235	14833	15510	16919	15678	16768	15952	15534	15820	16455	18236
نسبة أعلي 10 مشاريع		0.13	0.13	0.14	0.13	0.15	0.15	0.16	0.16	0.15	0.16	0.15

Source: FDI Marek

أما من حيث قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، تحتل لندن المرتبة الثالثة في العالم (الجدول 2) يوضح العشر مدن الأعلى من حيث قيمة الاستثمارات، كما انه يمكن أن تتذبذب قيمة الاستثمارات بشكل كبير على أساس سنوي ولكن لا يوجد دليل على وجود اتجاه إلى انخفاض الاستثمار الداخلي في لندن منذ عام 2016. فعلى سبيل المثال، كان الاستثمار في عام 2015 أعلى من العامين السابقين لعام 2015، وكان هناك انخفاض في عامي 2016 و2017، ولكن الاستثمار في عام 2018 كان أعلى منه في عام 2015.

الجدول (2) قيم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حسب المدينة، 2008–2018، مرتبة حسب قيمة المشاريع 2013–2018

الترتيب	المدن	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
1	سنغافورة	£8,232	£9,120	£12,877	£14,572	£7,103	£7,103	£10,008	£6,922	£9,904	£13,442	£12,868
2	شنغهاي	£10,356	£10,344	£9,217	£8,761	£9,427	£9,427	£7,832	£5,461	£6,134	£4,391	£10,791

3	لندن	£7,564	£5,476	£4,603	£8,777	£5,542	£5,542	£5,964	£8,522	£5,156	£4,799	£9,457
4	هونج كونج	£4,969	£6,065	£4,687	£5,283	£5,437	£5,437	£4,811	£3,398	£5,005	£5,373	£6,569
5	دبي	£10,319	£4,583	£4,468	£3,125	£2,834	£2,834	£5,785	£5,818	£5,267	£3,968	£4,925
6	نيويورك	£2,109	£3,181	£2,794	£2,079	£8,109	£8,109	£3,459	£8,741	£6,629	£6,059	£4,223
7	بكين	£9,508	£6,909	£4,936	£4,026	£4,751	£4,751	£2,038	£1,968	£2,773	£2,061	£3,809
8	الجبيل	£16,542	£5,749	£35	£1,873	£1,189	£1,189	£172	£81	£2,665	£259	£7,929
9	سيدني	£1,550	£2,675	£3,074	£3,464	£3,069	£3,069	£4,007	£3,591	£2,909	£2,585	£2,871
10	بنغالور	£3,433	£3,313	£3,187	£3,416	£1,691	£1,691	£2,026	£3,171	£2,781	£2,667	£4,849
كل المشروعات		£1,017,291	£650,227	£680,126	£494,511			£560,865	£633,230	£547,921	£775,669	
نسبة أعلي 10 مشاريع		7%	8%	8%	12%	8%		8%	8%	8%	9%	

Source: fDi Markets

خلال الفترة 2011–2018، كانت أكبر نسبة حوالي (44%) من الاستثمارات في لندن من أمريكا الشمالية، كما تمثل مناطق أوروبا الغربية وآسيا والمحيط الهادئ حوالي نسبة 32% و15% على

التوالي .ومع ذلك فإن لندن أقل اعتمادًا من باقي المملكة المتحدة على الاستثمارات من أوروبا الغربية والتي تمثل حوالي 40 % من إجمالي الاستثمارات داخل المملكة المتحدة.

الجدول (3) يوضح أهم القطاعات الصناعة العشرة الأولى للاستثمار الواردة إلى لندن، 2008-2018

القطاعات الصناعية	حجم الاستثمارات	عدد المشروعات
خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	£7,443m	1590
خدمات الأعمال	£3,180m	757
الخدمات المالية	£8,809m	613
المنسوجات	£6,236m	571
المنتجات الاستهلاكية	£4,127m	281
مجال الاتصالات	£5,991m	276
العقارات	£32,784m	184
الفنادق والسياحة	£3,592m	103
وسائل النقل	£1,518m	63
الغذاء والتبغ	£591m	54

Source: fDi Markets

جدول (4) أفضل 10 مجموعات صناعية للاستثمار الواردة إلى المملكة المتحدة 2008-2018

المجموعة الصناعة	حجم الاستثمارات	عدد المشروعات
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإلكترونيات	£9,506m	969
الخدمات المالية	£9,590m	854
تجارة التجزئة	£10,673m	836
الصناعات الإبداعية	£5,091m	806

خدمات المهنية	£1,958m	554
السياحة	£3,935m	149
علوم الحياة	£1,251m	115
النقل والتخزين	£3,624m	104
السلع الاستهلاكية	£504m	78

Source: fDi Markets

2) الآثار المتوقعة على الهجرة

لندن هي وجهة رئيسية للمسافرين من جميع أنحاء العالم، وبالتالي يتوقع المؤيدون للبريكست إنه سيكون هناك مجموعة من التأثيرات على الأشخاص الذين يدخلون المملكة المتحدة إما كمهاجرين أو زائرين، حيث إنه من مع الانخفاض الذي حدث في سعر صرف الجنيه الإسترليني فإنهم يتوقعون انخفاض تكاليف الذهاب إلى لندن، يتوقعون أيضاً أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف يؤدي إلي أن المؤهلات التي حصل عليها مواطنو الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة قد لا يتم الاعتراف بها في أي مكان آخر في الاتحاد الأوروبي، والنتيجة الأخرى لمغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي هي أنها ستسيطر بشكل كامل على سياسة الهجرة لمواطني الاتحاد الأوروبي.

يعرض الجزء القادم ما حدث منذ يونيو 2016 وحتى 2020 ويأخذ في الاعتبار الآثار المقترحات من جانب الحكومة للهجرة[4]

حيث توقع المكتب المسؤول عن أعداد الميزانية البريطانية (OBR) Office for Budget Responsibility أن يحدث انخفاض كبير في صافي الهجرة المرتبطة بالعمل في الفترة التي أعقبت استفتاء الاتحاد الأوروبي في يونيو 2016. ولكن ليس هذا ما حدث عقب الاستفتاء وحتى عام 2018 حيث لم تتغير الهجرة الدولية إلى المملكة المتحدة إلا قليلاً في الفترة المصاحبة للاستفتاء ذلك على الرغم من انخفاض صافي الهجرة بشكل عام حيث بقيت الهجرة عند حوالي 600,000 نسمة سنويًا، ولكن اعتباراً من مارس 2019 انخفض صافي الهجرة إلى نحو 100.000 إلى 200.000 سنويًا.

وهناك استنتاج مختلف قليلاً لما توقعاته الحكومة يظهر رؤية أخري خاصة بأسباب الهجرة في الفترة المصاحبة للاستفتاء يونيو 2016، حيث توضح هذه الرؤية أن هناك 300.000 مهاجر جاءوا إلى المملكة المتحدة لأسباب تتعلق بالعمل، والباقي يأتي لأسباب أخري وقد انخفضت هذه الأعداد إلى 200.000 بحلول مارس 2019، ويرجع ذلك الانخفاض إلى انخفاض أعداد المهاجرين من الاتحاد الأوروبي القادمين من اجل العمل، والذي انخفض من 190.000 إلى 92000 في الوقت الرهن ولكن ظلت الهجرة من الاتحاد الأوروبي لأسباب أخرى دون تغيير إلى حد كبير. والأن يوجد عدد أقل من المهاجرين القادمين إلى المملكة المتحدة للعمل من الاتحاد الأوروبي مقارنة ببقية العالم. والسبب الرئيسي والاهم وراء قدوم المزيد من الأشخاص إلى المملكة المتحدة هو الدراسة.

ففي سنة 2019، وصل 201000 شخص إلى المملكة المتحدة لأسباب تتعلق بالعمل، و209000 للدراسة الرسمية، و51.000 لمرافقة أفراد العائلة أو الانضمام إليهم، و75000 لأسباب أخرى .هذه تقديرات مباشرة من المسح الدولي للركاب(IPS) the International Passenger Survey والاستدلال الطبيعي يوضح أن القطاع الجامعي في المملكة المتحدة لا يزال جذابًا، ولندن خاصة وجهة مهمة للطلاب داخل المملكة المتحدة. فهناك أكثر من 100000 طالب دولي في العاصمة لندن، أي بما يقرب من ربع جميع الطلاب الدوليين في المملكة المتحدة، وبذلك أصبحت لندن أكثر جاذبية للمواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي بسبب انخفاض سعر الصرف، مما ينفي الهدف الرئيسي الذي سعت إليه بريطانيا عند الخروج من الاتحاد وهو تقليل الهجرة. وحتى الآن لم يكن هناك تغيير يذكر في هجرة مواطني الاتحاد الأوروبي للدراسة في المملكة المتحدة والذين لديهم خطر عدم الاعتراف بأي مؤهل يتم الحصول عليه في بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي.

كما نشر مكتب الإحصاءات الوطنية أرقام الهجرة للندن حتى ديسمبر 2017 ووجد أن صافي الهجرة الدولية إلى لندن بلغ فوق 70.000 حتى ديسمبر 2017، والذي ارتفع بمقدار 19000 من ديسمبر 2016. وبمزيد من التفصيل خلال هذه الفترة، كان هناك 168000 مهاجر دولي في العاصمة لندن (بزيادة 12000 عن عام 2016) و98000 مهاجر خارجي (بانخفاض 8000). هذا يتعارض مع الاتجاه الوطني لتراجع الهجرة الصافية.

لندن هي أيضًا وجهة مهمة للمهاجرين الذين يأتون للعمل من الاتحاد الأوروبي حيث يشغل حوالي 14% من الوظائف في لندن عمال من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، مقارنة بحوالي 6% من العمال الذين يأتون من الاتحاد الأوربي يشغلون وظائف في بقية المملكة المتحدة، أما حوالي 60% من الوظائف في لندن يشغلها أشخاص ولدوا في المملكة المتحدة مقارنة بنسبة 87% لبقية المملكة المتحدة. [i]

توفر أيضًا بيانات تسجيل أرقام التأمين الوطني National Insurance number (NINO) على المستوى دون الوطني (المهاجرين) وهي طريقة أخرى للنظر في مساهمة المهاجرين في سوق العمل، حيث تقيس المهاجرين الذين يجدون عملًا لأول مرة، حيث بلغت أعدد المهاجرين بهذا الإجراء ذروتها في الربع الأخير من عام 2014، وكانت في انخفاض منذ ما يقرب من أربع سنوات، ويبدو أنها قد استقرت اعتباراً من الربع الثالث من عام 2018، هذا هو الحال بالنسبة للمهاجرين إلى لندن والمملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي سواء بشكل إجمالي أو الأرقام بالنسبة للندن فقد حيث كان هناك حوالي 45000 خلال الربع الرابع من سنة 2014، ووصلوا 77000 في الربع الثاني سنة 2017، ثم إلى 33000 الربع الرابع من 2019، أما بالنسبة للمملكة المتحدة ككل فقد كان الرقم حوالي 105000 في 2014 ثم وصل إلي 197000في 2017 ثم إلى 92000 في البع الأخير من عام 2019.

ويوفر هذا المقياس دقة أكبر في معرفة أعداد المهاجرين الذين يدخلون من أجل العمل، بينما يشمل المسح الدولي للركاب (IPS) أيضًا الأشخاص الذين يبحثون عن عمل، كما يشير تقارير IPS إلى المهاجرين الذين يتوقعون البقاء لأكثر من عام، بينما لا تعتمد تسجيلات NINO على فترة الإقامة وقد تشمل الأشخاص الذين يجدون عملًا بعد القدوم إلى المملكة المتحدة لسباب آخري.

- **كيف تؤثر الهجرة على النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة**

إلى أي حد تؤثر الهجرة على النمو الاقتصادي هو سؤال هام حيث حاول الباحثون تحديد أثر الهجرة على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات عن بلدان متعددة على مدى سنوات عديدة لفحص العلاقة بين الهجرة والنمو وبمراجعة الأدبيات حول آثار التجارة على النمو الاقتصادي، فإن الأدبيات العملية حول آثار الهجرة على النمو أكثر ضآلة، حيث نجد تأثير الهجرة على اقتصاد المملكة

المتحدة من حيث أن الهجرة تزيد من عدد العمال المتاحين مما يعزز في حد ذاته إجمالي الناتج، كما يلاحظ أيضاً أن الهجرة الأوروبية إلى المملكة المتحدة "لم يكن لها التأثيرات السلبية الكبيرة التي يشير إليها البعض ولا المنافع الواضحة التي يوضحها الآخرون، فهي تتمثل في حجم العمالة والإنتاجية من المهاجرين ذوي المهارات العالية ومن المهاجرين ذوي المهارات المتدنية.

وهناك مجموعة أخري من الدراسات حول الأثر الاقتصادي بعيد المدى للبريكسيت على التغييرات في الهجرة من الاتحاد الأوروبي أو من خارج الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا. حيث تري هذه الدراسات أنه يمكن للهجرة أن تؤثر على النمو الاقتصادي الكلي بطريقة ميكانيكية بحتة، أي بزيادة عدد العمال المتاحين للعمل والإنتاج، كما يمكن أن تؤثر أيضًا على الناتج ومخرجات الإنتاج والإنتاجية لكل شخص بشكل غير مباشر، وذلك من خلال زيادة الإنتاجية للفرد، وأيضا من خلال زيادة المنافسة على الوظائف، وقد يشجع المهاجرون العمال المحليين على أن يكونوا أكثر إنتاجية، بالإضافة إلى ذلك قد يكون لدى المهاجرين مهارات ومعارف مختلفة عن القوى العاملة الموجودة في البلاد، والتي يمكن أن تؤثر على الإنتاجية.

قد يخلق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فرصًا جديدة لتطبيق قواعد جديدة للهجرة بشكل عام ويتيح الفرصة لفرض قيود أكبر على الهجرة من الاتحاد الأوروبي بشكل خاص. حيث يحتاج المهاجرون المحتملون إلى إظهار كفاءة ومهارة عالية حتى يعرض عليهم وظائف في المملكة المتحدة وأن الدولة في حاجة ماسة إليهم، أو أن يشغلوا وظيفة بها حالة نقص عمالة محلية. كما قد تطبق قواعد خاصة أيضًا على الطلاب وأفراد العائلة الذين ينضمون إليهم ليقيموا في المملكة المتحدة. حيث إن حكومة المملكة المتحدة حرة في تخفيف القيود القائمة على المهاجرين أو تقييدها.

3) <u>الآثار المتوقعة على الأسعار والأجور والدخل</u>

كان هناك توقع كبير بشأن أنخفض سعر الصرف البريطاني المصاحب لارتفاع في قيمة أسعار الواردات وارتفاع التضخم، وقد ظهرت الزيادات في الأسعار بشكل خاص على الغذاء والبنزين والخدمات الصحية خاصة في ظل كوفيد 19 والمخاوف الكبيرة من نقص الأدوية.

يوضح الجدول التالي تأثير الانخفاض بنسبة % 5 في سعر الصرف على بعض أنوع السلع، حيث قام بنك إنجلترا بتقدير نسبة الزيادة في أسعار الوقود وأسعار الطاقة بنسبة 2% علاوة على نسبة الزيادة في الحواجز غير التعريفية قد أدت إلي زيادة أسعار المستهلكين بنسبة % 0.3، والجدول التالي يظهر تأثير طويل المدى على مستوى أسعار مكونات مؤشر أسعار المستهلكين من إدخال نسبة التعريفات أو نسبة انخفاض سعر الصرف.

جدول رقم (5) نسب الزيادة في أسعار مكونات مؤشر CPI بعد تأثرها بالتعريفة الجمركية أو انخفاض سعر الصرف على المدى الطويل.

المكونات	تأثير التعريفات الجمركية بموجب مبدا الدولة الأولي بالرعاية في منظمة التجارة العالمية	تأثير انخفاض سعر الصرف بنسبة 5%
الأطعمة والمشروبات غير الكحولية	5	1.3
الكحول والتبغ	0.8	0.3
الملابس والأحذية	1.3	1.4
الإسكان والمرافق	0.1	0.7
أثاث ومعدات منزلية	0.4	0.9
الصحة	0.1	1
النقل (بما في ذلك الوقود)	1	1
الاتصالات	0	0.9
الترفيه والثقافة	0.5	1
التعليم	0	0.1
المطاعم والفنادق	0.6	0.5
سلع وخدمات متنوعة	0.1	0.7
مجموعة العطلات	0	2.2
CPI	1	0.9

Source: BoE EU withdrawal scenarios and monetary and financial stability

كما توقع بنك إنجلترا Bank of England (BOE)أن يرتفع إجمالي التضخم مرة آخر وذلك لأن تكاليف ممارسة الأعمال ستكون أعلى سواء بسبب التعريفات أو الحواجز غير التعريفي، كما

قد يكون هناك أيضًا ارتفاع في أسعار المواد الغذائية في حالة الخروج النهائي من الاتحاد الأوروبي بسبب انخفاض "بعض أنواع الواردات من الأغذية الطازجة.

وقد قام بنك إنجلترا بتقدير تأثير انخفاض سعر الصرف لعام 2016 بشكل متساوٍ بين فئات الدخل في المملكة المتحدة بالكامل إلا أن لندن كانت أقل تأثرًا نسبيًا من المناطق الأخرى، وذلك ربما لأن أسعار المنازل في لندن هي العنصر الأهم في الإنفاق داخل لندن.

بينما في نهاية 2020 وقت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كانت هناك مجموعة آخري من الآثار على العرض والطلب بسبب ما تعرض له العالم من وباء (كوفيد 19) والذي أحدث توقف تامة لكافة الأنشطة الاقتصادية داخل كثير من دول الاتحاد وعلى راسها المملكة المتحدة، وقد انعكس هذا على أسعار المستهلكين وخاصة أسعار الأدوية والمستلزمات الطبية بالإضافة إلى أسعار أنواع أخرى من السلع تؤثر على أسعار المستهلكين مما أدي إلى انخفاض إضافي في قيمة الجنيه الإسترليني. ومما أدي إلي زيادة الأجور بشكل أسرع من التضخم في الفترة القليلة الماضية بسبب ضيق سوق العمل، والزيادات الكبيرة في الحد الأدنى للأجور. ولكن على الرغم من انخفاض الحد الأدنى للأجور في المملكة كلها إلا انه لا تزال الأجور المتوسطة لكل من لندن والمملكة المتحدة دون مستوى الأجور في عام 2008، حيث كان نمو الأجور أبطأ في لندن من باقي المملكة المتحدة بسبب الأزمة المالية.

كما كان أيضاً من التوقع بعد الخروج الاتحاد الأوروبي أولاً أن يتدنى مستوي الأجور بشكل أكبر، وتحدث صدمة في جانب العرض بسبب ارتفاع تكاليف الأعمال والتي تودي إلى انخفاض الطلب على العمالة، ثانياً ولأن اتجاهات الأجور تعكس على المدى الطويل نمو الإنتاجية، فبهذا التصور من المتوقع أيضاً أن تنخفض الإنتاجية.

أما بالنسبة للندن تحديدً فسيعتمد التأثير على توزيع الدخل للأسر حيث يوجد في لندن عدد من الأسر ذات الدخل المنخفض نسبيًا مقارنة بالمناطق الأخرى، كما أن متوسط دخل الأسرة ذات الدخول المرتفعة في لندن بعد تكاليف السكن مشابه لبقية المملكة المتحدة، في حين أن متوسط دخل الأسر ذات الدخول المتدنية أقل من المتوسط الوطني للمملكة، (الشكل 1). فمعدلات الفقر

في لندن بعد خصم تكاليف السكن من الأجور أعلى من أي منطقة أخرى في المملكة المتحدة.

والشكل التالي يوضح الفرق في الدخل بعد تكاليف السكن بين أعلى 10% وأقل 10%.

الشكل (1) يوضح توزيع دخل الأسرة (بعد تكاليف السكن) بين لندن وبقية المملكة المتحدة، 16/2015 إلى 18/2017

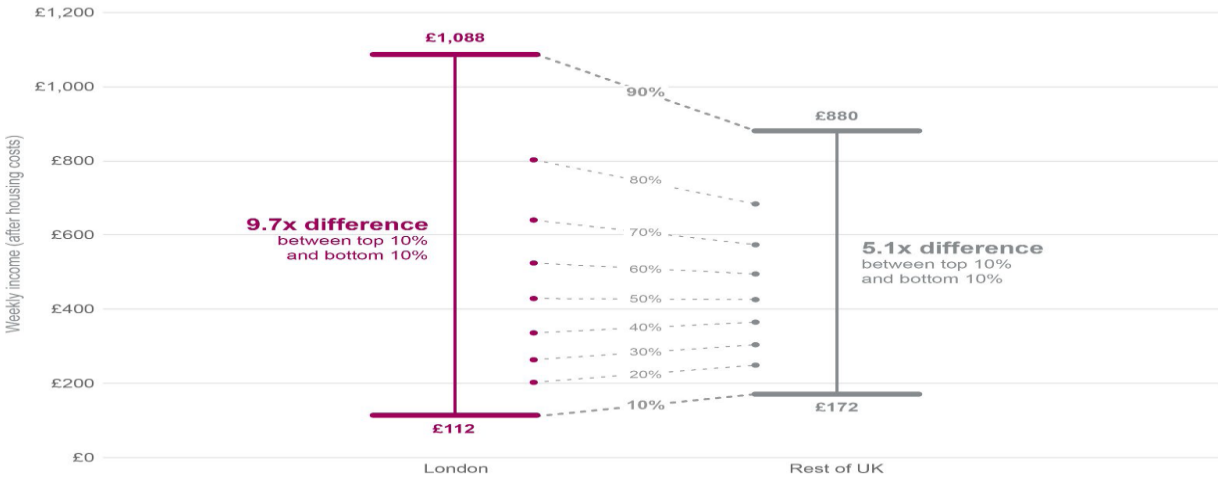

Source: DWP Family Resources Survey

XI. كوفيد-19 والوضع الاقتصاد ببريطانيا في نهاية 2020

قد تسبب فيروس كورونا في ارتفاع معدلات الإصابة والوفيات في جميع أنحاء العالم، حيث أصبحت كافة دول العالم تواجه مشاكل صحية واجتماعية واقتصادية صعبة، فقد تسبب فيروس كورونا في تسجيل أكبر عدد من الوفيات في أوروبا خاصة وأدي هذا إلى العديد من المشاكل الاقتصادية في أوروبا. فالاتحاد الأوروبي، حيث يواجه تباطؤا اقتصادي غير مسبوق قد يأخذ العديد من السنوات حتى يتعافى منه، والتوقعات الاقتصادية أشارت إلى احتمال حدوث انكماش اقتصادي بنسبة 8.7 % في نهاية 2021 ولكن مع تزايد المخاوف بسبب الموجة أخري من فيروس كورونا والتزايد في أعداد الوفيات فقد أظهرت المؤشرات الصادرة من الاتحاد الأوروبي في الربع الثاني من عام 2020 إلى أن التراجع الاقتصادي بلغ 11.8 % ، وقد أدي سوء الوضع إلى دفع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات صارمة تتضمن العودة إلى الإغلاق الشامل، مما أدي إلي صعب حدوث الانتعاش الاقتصادي في المستقبل القريب.[5]

أما بالنسبة لبريطانيا فالوضع اصبح اكثر صعوبة من باقي دول أوروبا حيث سجلت المملكة المتحدة في الربع الثاني من عام 2020 انكماشا في **اقتصادها** بنسبة 20,4% لتواجه أسوأ ركود لها منذ الأزمة المالية عام 2009، حيث أشار مكتب الإحصاء الوطني في بريطانيا أن الجزء الأكبر من هذا الانكماش الذي بدأت تظهر آثاره في مارس/أبريل 2020، عندما تم أغلاق بريطانيا بشكل شبه كامل، وقد أدى هذا الأغلاق أثناء الموجة الأولي من كورونا إلى تراجع الإنتاج بالإضافة إلي التوقف الإجباري لكافة الأنشطة الاقتصادية بسبب الإجراءات الوقائية ضد الفيروس، والضرر الأكبر والمباشر من هذا الإغلاق التام وقع على القطاعات التي تضررت أكثر من غيره في الموجة الأولى من وباء كورونا، وهي قطاعات السياحة و القطاع الترفيهي (المطاعم والمقاهي) و تسبب هذا الوضع أيضا في قيام الحكومة البريطانية بضخ المليارات من الأموال من خلال منح القروض و تقديم المساعدات المالية للحفاظ على استمراريه العمالة في الأسواق، بالإضافة إلى اتخاذ بعض الإجراءات النقدية التي تساهم في الحفاظ علي السيولة حيث قام بنك إنجلترا بخفض أسعار الفائدة إلى أدنى مستويتها. وقد تسبب هذا الركود أيضا في أضرار اجتماعية بالغة إذ انخفض عدد الأشخاص العاملين بين مارس /يوليو بمقدار 730 ألفا وفقا للأرقام الرسمية الصادرة عن مكتب الإحصاء الوطني في بريطانيا، لكن الوضع يمكن أن يكون أسواء في حالة عدم قدرة الحكومة البريطانية على تمويل برامج دعم الشركات والأعمال والأسر التي تأثّرت في الموجة الثانية كما فعلت في الموجة الأولى. وعلى الرغم من أن وزارة الخزانة أعلنت بالفعل برنامجاً جديداً لدعم العاملين الذين تضررت وظائفهم، لكنه يظل برنامجاً أقل تأثيراً من برنامج الحفاظ على الوظائف الذي ينتهي السبت 31 أكتوبر 2020.

وتواجه وزارة التضامن الاجتماعي أيضاً ضغوطاً لتحسين برنامج الرعاية الاجتماعية، الذي يوفر الدعم الحكومي للأسر الفقيرة، وتستفيد منه حالياً حوالي ستة ملايين أسرة (5.6 مليون أسرة) تعتمد على إعانات البطالة والإعانات الاجتماعية لدفع الفواتير الأساسية شهرياً.

أما الأسواق المالية فقد بدأت بالفعل تعاني من تبعات الموجة الثانية لفيروس كورونا حيث أنهى مؤشر "فانيانشيال تايمز" في بورصة لندن شهر أكتوبر 2020 بخسارة لم يشهدها منذ شهر مارس

في الموجة الأولى من الوباء، وهبط المؤشر بمعدل شهري يقارب 5% محققاً خسائر تزيد 93 مليار جنيه إسترليني من قيمة أسهم الشركات المسجلة لديه، أصبح من الصعب جداً التكهن بما هي القطاعات التي ستتأثر بشكل دائم بفيروس كورونا في الوضع القادم، حيث أصبحت العمال بشكل عام أقل إنتاجية بسبب فقدان المهارات وفقد الارتباط بسوق العمل كما أن إفلاس مجموعة من الأعمال التجارية التي كانت في بداية المشروعات الاستثمارية أو تعرض الشركات الاستثمارية الأخرى إلي الاستثمار بأقل مما كانت عليه قبل الوباء أدى إلى خفض احتياطاتها النقدية أو تركها مثقلة بالديون.

كما أن بعض القطاعات أو المناطق الأخرى تعرضت لمزيداً من الآثار الإضافية طويلة الأجل بسبب الوباء علي سبيل المثال أدي العمل من المنازل أثر سلباً على قطاع النقل مثلا، وكذلك قطاع الطيران وقطاع الخدمات الإدارية المساعدة ومجموعة آخري من القطاعات.

XII. اتفاقية المملكة المتحدة خارج الاتحاد

تهدف الاتفاقيات التجارية بشكل عام إلى إلغاء التعريفات الجمركية وتقليل الحواجز التجارية التي تفرض على كلا من السلع والخدمات ما بين أطراف الاتفاقية، وعندما كانت المملكة المتحدة عضوًا في الاتحاد الأوروبي كانت تلقائيا تعد جزءاً من نحو 40 صفقة تجارية أبرمها الاتحاد الأوروبي مع أكثر من 70 دولة، وفي عام 2018، كانت هذه الصفقات تمثل حوالي 11 % من إجمالي تجارة المملكة المتحدة، وحتى نهاية 2020 قد أبرمت المملكة المتحدة حوالي 19 صفقة من الصفقات السارية والتي تغطي 50 دولة أو إقليم، وسيبدأ العمل بها من جديد في الأول من يناير 2021. والتي تمثل حوالي 8% من إجمالي التجارة في المملكة المتحدة بحسب إحصاءات عام 2018. وتجري الحكومة البريطانية محادثات تجارية أيضا مع دول ليس لديها اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي، مثل الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا. والآتي بعضاً من الاتفاقيات التي تم توقيعها مع بريطانيا:

1- النرويج

بناء على مفاوضات بين أوسلو ولندن في أبريل 2019 فقد أعلنت الحكومة النرويجية التوصل إلى اتفاق مؤقت لما بعد بريكست بين النرويج وبريطانيا في الحادي والعشرين من شهر أكتوبر 2020

حيث ينظم هذا الاتفاق العلاقات التجارية بين البلدين اعتباراً من يناير عام 2021، وإلى حين التوصل إلى اتفاق تبادل تجاري حر بعد بضعة أشهر.

2- اليابان

وقعت بريطانيا اتفاقا من حيث المبدأ مع اليابان، مبتدئة بذلك أول صفقة تجارية كبرى تعقدها منذ قرارها الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، حيث أعلنت حكومة المملكة المتحدة في 11 سبتمبر 2020 أنها توصلت إلى اتفاقية تجارية جديدة من حيث المبدأ مع اليابان. الاتفاقية تعني أن 99 في المئة من صادرات المملكة المتحدة إلى اليابان ستكون معفية من الرسوم الجمركية. حيث كان الاتحاد الأوروبي قد وقّع اتفاقية التجارة الحرة الخاصة به مع اليابان في عام 2018، واتفاق المملكة المتحدة مشابه جدا لذلك. وبلغ إجمالي قيمة الواردات والصادرات بين المملكة المتحدة واليابان 29.1 مليار جنيه إسترليني في عام 2018، وتمثل التجارة مع اليابان 2% فقط من إجمالي تجارة المملكة المتحدة، لذلك تتوقع الحكومة أن تساهم الصفقة بنسبة 0.07 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.

3- كندا

توصلت المملكة المتحدة وكندا في الثاني والعشرين من نوفمبر 2020 إلى اتفاق تجاري مؤقت لما بعد بريكست يمدد الاتفاق السابق عندما كانت بريطانيا جزءاً من الاتحاد الأوروبي اعتباراً من بداية 2021 ، حيث يعزز هذا الاتفاق المبادلات التجارية البالغة قيمتها 20 مليار جنيه إسترليني ويضمن آلاف الوظائف، ولا يشمل هذا الاتفاق المؤقت سوى بنود الاتفاق الموقع بين الاتحاد الأوروبي وكندا ولا يعطي أي امتيازات جديدة للشركات البريطانية، لكنّه يعفي المصدرين من ضرائب جمركية تقدر بحوالي42 مليار جنيه إسترليني

4- سنغافورة

كما وقعت لندن في العاشر من ديسمبر 2020 اتفاقا أخر للتجارة الحرة مع سنغافورة يمنحها شق طريق جديد في آسيا في بعد مغادرة الاتحاد الأوروبي، والاتفاق يشبه إلى حد كبير الاتفاق القائم بين الاتحاد الأوروبي وسنغافورة ويتعلق بمبادلات تبلغ قيمتها أكثر من 22 مليار دولار سنويا، وينص

الاتفاق على إلغاء الرسوم الجمركية وتأمين الوصول المتبادل إلى أسواق الخدمات وخفض الحواجز غير الجمركية للسلع الإلكترونية والآليات وقطع الغيار والأدوية والأجهزة الطبية وكذلك على إنتاج الطاقة المتجددة، وسوف يتم إلغاء الرسوم الجمركية ابتداء منً نوفمبر 2024، وهو نفس الجدول الزمني الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وسنغافورة.

1- الولايات المتحدة الأمريكية

وقعت الولايات المتحدة مع بريطانيا اتفاقاً بشأن الرسوم الجمركية في منتصف ديسمبر 2020، وذلك بهدف ضمان استمرار تدفق التجارة بسلاسة بين البلدين دون أي معوقات بعد الخروج الكامل لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي في نهاية العام 2020، كما يسمح هذا الاتفاق باستمرار التعاون في مكافحة المخالفات الجمركية عن طريق تبادل المعلومات، ويوفر الأطوار القانونية التي تضمن تدفقات التجارة بين المستوردين والمصدرين.

الشكل التالي(2) يوضح أين تتوزع تجارة بريطانيا مع العالم

شكل رقم (2)

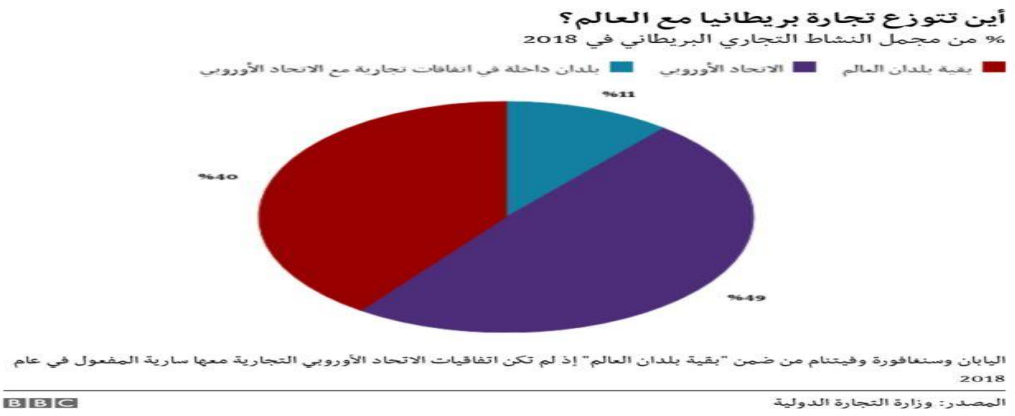

XIII. <u>اتفاق التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة EU–UK في نهاية 2020 (TCA) (Trade and Cooperation Agreement)</u>

هي اتفاقية تجارية أبرمت في 24 ديسمبر 2020، بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والمملكة المتحدة بعد ثمانية أشهر من المفاوضات، وهي تنص على التجارة الحرة في السلع والوصول المحدود إلى الأسواق في الخدمات، فضلاً عن آليات التعاون في مجموعة

من المجالات السياسة. وقد تم تطبيقها في الأول من يناير 2021، وذلك فور انتهاء الفترة الانتقالية لبريكست في 31 ديسمبر 2020. حيث تغطي الاتفاقية المكونة من 1246 صفحة أهدافها العامة وإطارها مع أحكام مفصلة لمصايد الأسماك والضمان الاجتماعي والتجارة والنقل والتأشيرات والتعاون في الشؤون القضائية وإنفاذ القانون والأمن، وتشمل الأحكام الأخرى المشاركة المستمرة في البرامج المجتمعية وآليات تسوية المنازعات. وبمقارنة الوضع السابق للمملكة المتحدة كدولة عضو في الاتحاد الأوروبي، فإنه ينهي حرية تنقل الأشخاص بين طرفي الاتفاق، وعضوية المملكة المتحدة في السوق الأوروبية الموحدة والاتحاد الجمركي، ومشاركة المملكة المتحدة في معظم برامج الاتحاد الأوروبي، وسلطة محكمة العدل الأوروبية في تسوية المنازعات وتنص الاتفاقية على ما يلي:

1. آليات تسوية المنازعات

نصت الاتفاقية على إنشاء مجلس شراكة مكون من ممثلين عن الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. من خلال العمل بالتراضي، يحق له إدارة الاتفاقية وحل النزاعات من خلال التفاوض وتعديل أجزاء معينة من الاتفاقية إذا لزم الأمر، سيأخذ مجلس الشراكة هذا الدور أيضًا في استكمال الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، ما لم يُتفق على خلاف ذلك.

2. حركة الأشخاص

لا توجد حرية تنقل للأشخاص بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة حيث يحتاج الزوار الذين يريدون الإقامة لمدة تزيد عن 90 يومًا إلى جواز سفر وتأشيرة، وقد تم الاتفاق علي إمكانية دخول المواطنين الأوروبيين في المرحلة الأولى إلي المملكة المتحدة باستخدام بطاقات الهوية وذلك حتي أول أكتوبر 2021 فيما يقتصر علي فترة إقامة لمدة 90 يوما من مدة إجمالية تحدد بـ180 يوما باستثناء بعض الحالات الخاصة، واعتبارا أكتوبر 2021 يصبح جواز السفر أمراً ضروريا. وتنطبق الشروط نفسها على البريطانيين الذين يسافرون إلى أوروبا فيما فضل الجانبان عدم تقليص الملاحة الجوية أو البرية أو البحرية. **وقد تم الاتفاق علي شروط جديدة للأوروبيين الراغبون للعمل في بريطانيا** : فالأوروبيون الراغبون في الذهاب للعمل في بريطانيا سيخضعون لقواعد جديدة، حيث أن حصولهم على تأشيرة عمل سوف يستلزم تحقيق شروط أربعة:

- الحصول عقد توظيف

- أن يزيد الراتب على 28500 يورو سنويا
- أن تكون الكفاءات المطلوبة نادرة
- أن يستطيع التحدث والكتابة باللغة الإنجليزية.

وستكون تأشيرة العمل ضرورية أيضا للبريطانيين الراغبين بالعمل في الاتحاد الأوروبي، وقد تمت المصادقة على اتفاقية المعاملة بالمثل لدى غالبية الدول لحماية المغتربين البريطانيين والأوروبيين المقيمين في المملكة، بالتالي يمكنهم الاستمرار في الاستفادة من الحقوق الاجتماعية نفسها مثل المعاشات، الضمان الاجتماعي، أما الشروط الجديدة ستفرض على الوافدين الجدد.

3. مصايد الأسماك

كان ملف الصيد هو موضوع الخلاف الرئيسي بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي حيث تصل أساطيل الصيد المشتركة للاتحاد الأوروبي إلى حوالي 6 ملايين طن من الأسماك سنوياً منها حوالي 3 ملايين طن من المياه البريطانية حيث تبلغ حصة المملكة المتحدة من إجمالي الصيد في الاتحاد الأوروبي 830 ألف طن فقط، تم تحديد هذه النسبة من قبل اتفاقية لندن لمصايد الأسماك لعام 1964 وسياسة الاتحاد الأوروبي لمصائد الأسماك المشتركة، سيؤثر فقدان الوصول إلى المياه البريطانية بشكل خاص على صناعة الصيد الأيرلندية لذا رفضت الدول الأعضاء التخلي عن حق الوصول إلى مياه الصيد البريطانية الغنية بالثروة السمكية، حيث تستفيد فرنسا وبلجيكا والدنمارك وأيرلندا وهولندا منها بشكل كبير، وظهرت مسألة الثروة السمكية كحجر عثرة عندما رفضت الدول الأعضاء بقيادة فرنسا عرض المملكة المتحدة، ومحاولة لندن خفض حصة أساطيل الصيد في الاتحاد الأوروبي البالغة حمولتها السنوية نحو 650 مليون يورو بأكثر من الثلث، ثم توصلت المفاوضات إلي اتفاق بإدخال التغيرات التي تطلبها بريطانيا حيز التنفيذ على مراحل وقد تم التوصل إلى تسوية هذا الخلاف، حيث تعهد الاتحاد الأوروبي بخروج المملكة المتحدة من اتفاقية السياسة المشتركة لمصايد الأسماك الأوروبية خلال فترة انتقالية مدتها 5 سنوات ونصف، ستخفض خلالها حصص صيد الاتحاد الأوروبي في مياه المملكة المتحدة تدريجياً بنسبة 25٪ بحلول عام 2026 عما كانت قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وبعد ذلك سيتم التفاوض على ترتيبات جديدة سنوياً. وبذلك سيكون على الصيادين الأوروبيين بموجب هذا الاتفاق التخلي عن ربع الثروة السمكية التي يحصلون عليها من المياه البريطانية خلال السنوات الخمس ونصف المقبلة وهو ما يعد تنازلا

مقابل خفض ما نسبة 80 %من الرسوم جمركية التي يخضع لها البريطانيون، الذين يصدرون حوالي 70% من أسماكهم إلى الاتحاد الأوروبي على الأقل خلال تلك الفترة.

4. التجارة في البضائع

لا تخضع التجارة في البضائع بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لأي تعريفات أو حصص حيث لا مزيد من الضرائب أو الرسوم لكن المزيد من الوثائق، فقد تم التوصل من جانب المفاوضون البريطانيون إلى تجنب فرض ضرائب على المبادلات التجارية، ولن تكون هناك تعريفات جمركية أو حصص على البضائع، وقد يكون هذا الأمر إيجابياً لقطاعات التصدير الرئيسية مثل السيارات والطيران وصناعة المنتجات الغذائية، والتي كان من الممكن أن تفرض عليها رسوم ثقيلة، ولكن على الرغم من ذلك يخشى من أن تتحول الضوابط الجمركية والآليات الموضوعة لضمان الالتزام بالقواعد الجديدة إلى إجراءات معقدة.

كما يمكن للتجار التصديق بأنفسهم على الامتثال لقواعد المنشأ المتفق عليها، ونتيجة لمغادرة المملكة المتحدة منطقة الجمارك في الاتحاد الأوروبي فإن الإجراءات الجمركية قد تكون مطلوبة بين الطرفين، حيث يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وبعض الرسوم الأخرى عند الاستيراد، وبناءً على اتفاقية منظمة التجارة العالمية والتي تهدف إلى الحد من الحواجز الجمركية أمام التجارة فأنه في كثر من الأحيان لا تفرض رسوم جمركية.

5. الطيران والنقل البري

في مجال الطيران: تواصل شركات النقل التابعة للاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة التمتع بإمكانية الوصول إلى حركة المرور من نقطة إلى نقطة بين مطاري الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة "الحرية الثالثة والرابعة للطيران" لكن لم يعد بإمكانهم الوصول إلى أسواق الطيران الخاصة ببعضهم البعض، و ذلك في ما يتعلق بالرحلات الداخلية أو الرحلات الجوية التي تربطهم ببلدان أخرى، كما إن المملكة المتحدة حرة في التفاوض بشأن حقوق المرور "الحرية الخامسة" مثل طريق لندن – باريس – برشلونة لشركة النقل البريطانية" مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل فردي، كما يوجد تعاون بشأن سلامة الطيران هذا علي الرغم من أن المملكة المتحدة لم تعد تشارك في وكالة سلامة الطيران الأوروبية.

والوضع بالمثل في النقل البري حيث يقتصر الوصول المتبادل إلى الأسواق بشكل عام على وسائل النقل عبر الحدود من نقطة إلى نقطة، مع ما يصل إلى حركتين إضافيتين في أراضي الطرف الآخر.

6. انتهاء برنامج إيراسموس للتبادل الطلابي

انسحبت المملكة المتحدة البريطانية من برنامج التبادل الطلابي الأوروبي، الذي يعتبر مكلف للغاية فمواصلة الدراسة للطلاب الأوروبيون ستحتاج إلى الحصول على "تأشيرة دراسة" ودفع رسوم دراسية أكثر ارتفاعا مما كانت عليه وذلك لمجموعة الطلاب الأوروبيين وهم حوالي 150 ألف طالب، لذا أعلنت الحكومة البريطانية عن إطلاق برنامج بديل في سبتمبر 2021 لكنه سيقتصر على المواطنين البريطانيين الراغبين بالدراسة في الخارج.

7. **تقليص الشراكات الاستراتيجية**

هناك ملفات لم تكن محلاً للمفاوضات كالسياسة الخارجية والدفاع والتنمية وسيواصل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة العمل معاً في مجالات كمكافحة الاحتباس الحراري والطاقة والبحوث والسلامة النووية ومكافحة الإرهاب، كما تم الاتفاق على الحقوق الاجتماعية للعمال.

كما أصدر الاتحاد الأوروبي قرارا من شأنه أن يسمح باستمرار عملية تبادل البيانات بين الاتحاد والمملكة المتحدة، خاصة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد في نهاية العام الماضي، وفي السياق نفسه قالت الحكومة البريطانية إنها تخطط للمزيد من الصفقات التجارية واتفاقيات حول آلية انتقال البيانات مع دول أخرى بعد البريكست.

XIV. <u>التحليل والنتائج</u>

نستطيع من خلال ما تم عرضه في هذه الورقة البحثية تحليل بعض العناصر واستخراج بعض النتائج:

أولاً: نجحت بريطانيا إلى حد كبير في تنفيذ الWhite Paper من خلال اتفاق التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة EU–UK، بالإضافة لما تم توقيعه من اتفاقيات تجارية حرة مع الدول التي لديها حجم تبادل تجاري كبير معها، وبذلك تكون بريطانيا استطاعت أن تقلل من حجم الخسائر التي كان ممكن أن تتعرض لها أن لم تستطع توقيع هذه الاتفاقيات.

حيث أنه في يناير 2017 أصدرت الحكومة البريطانية مخطط لعملية الانسحاب من الاتحاد الأوروبي أطلقت عليه اسم White Paper حيث كان هذا المخطط بعنوان خروج المملكة المتحدة والشراكة الجديدة مع الاتحاد الأوروبي وكان يعرض تفاصيل الشراكة القائمة على المصالح المتبادلة وقدمت هذه الوثيقة تفصيل المبادئ ال 12 التي تحكم مسار المفاوضات مع الاتحاد، وهذا ما كانت تسعى إليه بريطانيا من وراء الخروج من الاتحاد بما يحقق مصلحتها القومية والاقتصادية دون دفع تكاليف أكبر لتحقيق هذه الغيات. وفيما يلي بنود الوثيقة التي سعت بريطانيا لتحققها.

1. **اليقين:** بأن الحكومة البريطانية ستعمل على توفير سبل النجاة لهذه المفاوضات عن طريق تقديم بعض التنازلات من كلا الطرفين
2. **ضبط القوانيين البريطانية:** أن تكون بريطانيا مسئولة عن شؤنها الخاصة وأن تتحكم فيها وأن تضع نهاية لولاية محكمة العدل الأوروبية.
3. **تعزيز الاتحاد:** ستعمل الحكومة البريطانية على تعزيز الاتحاد ما بين الأجزاء الأربعة التي تشكل المملكة المتحدة وإشراك أجزاء هذا الاتحاد في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي.
4. **الإبقاء علي حرية السفر مع إيرلندا:** وهي من الأولويات بالنسبة للمملكة، حيث أن الوحدة بين البلدين قائمة من قبل عضوية الاتحاد.
5. **ضبط الهجرة:** سوف تقوم بريطانيا بضبط الهجرة القادمة من أوروبا من خلال التحكم في أعداد الوافدين واستقطاب أفضل العناصر سواء للعمل أو الدراسة.
6. **حقوق موطنين الاتحاد داخل بريطانيا وحقوق البريطانيون في الاتحاد:** تسوية هذه القضية بشكل يحفظ حقوق الطربين في أسرع وقت ممكن.
7. **حقوق العاملين:** أيضاً ضمان كافة الحقوق القانونية للعاملين من الاتحاد داخل بريطانيا.
8. **تجارة حرة مع الأسواق الأوروبية:** تسعي بريطانيا للتوصل لاتفاقيات جديدة مع دول الاتحاد تتيح أكبر قدر من الحريات في تجارة السلع والخدمات.

9. **اتفاقيات تجارية مع دول آخري:** كما تسعي بريطانيا للتوصل لاتفاقيات تجارية جديدة مع دول خارج الاتحاد الأوروبي.
10. **مقر للعلوم والابتكار:** ترحب بريطانيا بمواصلة التعاون مع الشركاء الأوروبيين في المبادرات العلمية والبحثية والتكنولوجية وفي مجال الطاقة.
11. **التعاون في مجال مكافحة الجريمة:** كما تسعي بريطانيا لتعزيز التعاون مع الشركاء الأوروبيين في المستقبل من أجل تطبيق القوانين ومشاركة المعلومات في الإرهاب ومكافحة الجريمة.
12. **الخروج من الاتحاد بشكل سلس ومنظم:** أن مصلحة بريطانيا والاتحاد الأوروبي في الانفصال التدريجي من خلال عملية المفاوضات وضع الترتيبات اللازمة لهذا الانفصال ومنح الشركات الوقت الكافي للتخطيط وإعداد الترتيبات الخاصة بالانفصال.

ثانياً: بعض النتائج المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد:

1- منذ استفتاء عام 2016، استمر أداء سوق العمل بشكل جيد، مع زيادة مطردة في أعداد الوظائف في لندن، وانخفاض معدل البطالة في كل من لندن والمملكة المتحدة، وقد بلغت أعداد الوظائف أعلى مستوى لها، كما أن معدل البطالة في بريطانيا بلغ أدنى مستوياته، منذ 42 عاما فقد فاق حد التوازن الذي قدره البنك المركزي البريطاني 4.5%، ويعكس تباطؤ نمو الوظائف جزئيا انخفاض صافي تدفقات المهاجرين إلى الداخل.
2- قرر أعضاء لجنة السياسة النقدية ببريطانيا التصويت على زيادة معدل الفائدة 0.5% مما ساعد على انخفاض التضخم المرتبط بانخفاض سعر الجنيه الإسترليني تدريجيا خلال عام 2020 مع توقع أن يتزايد التضخم بشكل عام بسبب توقع زيادة الأجور.
3- أظهرت بيانات رسمية لمكتب الإحصاءات الوطنية أن الاقتصاد البريطاني تعرض لانكماش بنسبة 9.9% خلال عام 2020، ويعد هذا الانخفاض الأكبر منذ عام 1709، حيث لا يزال الاقتصاد البريطاني محمل بالقيود المفروضة عليه لمكافحة فيروس كورونا، فقد ضربت كوفيد -19 الاقتصاد البريطاني بشكل أقوى من معظم الدول الصناعية الأخرى.

4- تعرض الاقتصاد لصدمة كبيرة نتيجة لوباء كورونا أدت إلي انكمش الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020، لكنه تجنب العودة إلى الركود في الربع الأخير من السنة، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا نما بمعدل 1% في الفترة بين أكتوبر وديسمبر مقابل الربع السابق كما تقلص قطاع الخدمات الذي يمثل حوالي 80٪ من الاقتصاد البريطاني بنسبة 8,9٪ في عام 2020، مع انخفاض إنتاج شركات الإقامة والأغذية والمشروبات بأكثر من 55٪ عن مستوياتها في عام 2019، فيما تراجع التصنيع 8,6٪ والبناء 12,5٪. وعلى الرغم من أن الاقتصاد أتجه للانكماش بقوة في أوائل 2021 بسبب تأثير ثالث إغلاق لمكافحة الوباء إلا أن هناك بعض الإشارات الإيجابية الدالة على مرونة الاقتصاد البريطاني في نهاية 2021.

5- فقد الدور الفعال لبريطانيا في إطار الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب والتطرف وخاصة في مواجه جماعة داعش المتطرفة.

6- فقد الدور الذي تلعبه بريطانيا كأحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وقيامها بدور المتحدث باسم أوروبا، حيث من المتوقع أن يذهب هذا الدور إلى فرنسا بعد أن خرجت بريطانيا.

7- زيادة أعداد المهاجرين واللاجئين من جانب فرنسا خاصة بعد وقف تنفيذ اتفاقية لو توكية Le Touquet مع فرنسا والتي تفرض قدراً من الرقابة على عدد من النقاط الحدودية.

8- ضعف الاتحاد الأوروبي بعد فقد قوة نووية ودولة صاحبة مقعد دائم في مجلس الأمن.

9- فقد بريطانيا لجزء من مكانتها العالمية وتأثيرها خارج نطاق حيزها الجغرافي.

10- توازن القوي وصناعة القرار داخل الاتحاد سيتوجه نحو ألمانيا.

توصيات:

1- تعتبر منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وخاصة مصر من أكثر الأنظمة السياسية والاقتصادية ملائمة لممارسة بريطانيا لدورها الخارجي، حيث تستطيع بريطانيا العودة لوضع العظمي كقوي دولية فاعلة من خلال التعاون من منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

2- ستعمل بريطانيا على أعادة صياغة مساعداتها الإنسانية وربطها بتحقيق مصالح مباشرة للاقتصاد والأمن البريطاني.

3- ستحاول الدفع نحو تسوية الأوضاع السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا عن طريق فتح قنوات للتعاون مع الأطراف الأقوى في مختلف الملفات.

4- تعد مصر من أقوي الدول في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا كما تعد بريطانيا المستثمر الأجنبي الأكبر في السوق المصرية، إذ يبلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وبريطانيا يبلغ نحو 2 مليار جنيه إسترليني، في حين أن محفظة الاستثمارات البريطانية في مصر تقدر بنحو 5.4 مليار دولار، ويبلغ حجم الواردات المصرية من بريطانيا 1.147 مليار جنيه إسترليني في 2018، وعلى ذلك سيكون من المتوقع ترابط المصالح الاقتصادية المشتركة خلال الفترة القادمة.

References:

- Berden, K., J. Francois, S. Tamminen, M. Thelle and P. Wymenga **(2019)** '**Non-Tariff Measures in EU-US Trade and Investment – An Economic Analysis'**, Ecorys report prepared for the European Commission, P.P 55-78.
- Brexit and businesses: sectoral impact analysis - gov. scot January **2019**
- Crafts, N. **(2016)** '**The Growth Effects of EU Membership for the UK: A Review of the Evidence',** University of Warwick mimeo. Dhingra,
- Crescenzi, R. et al **(2014) Innovation drivers, value chains and the geography of multinational corporations in Europe.** Journal of Economic Geography, 14, pp. 1053-1086.
- **Financial Stability Report and Record - July 2019** | Bank of England
- Goerzem, A. et al. **(2013) Global cities and multinational enterprise location strategy.** *Journal of International business studies,*44 (5), 427-450.
- Howarth, M. Persson, R. Ruparel and P. Swidlicki **(2019)** '**What If..? The Consequences, Challenges and Opportunities facing Britain outside the EU',** London: Open Europe. Breinlich, H., S. P.P67-89
- **Inflation Report** - August **2019** | Bank of England
- Mike Hope, **the economic impact of brexit on London, oct 2019**
- Office for Budget Responsibility **(Oct 2018**), **Discussion paper** No.3, Brexit and the OBR's forecasts

- S., H Huang, G Ottaviano, J Pessoa, T Sampson and J Van Reenen **(2016) 'The Costs and Benefits of Leaving the EU', Centre for Economic Performance Technical Report**.
- https://obr.uk/frr/fiscal-risks-report-july-2019/, Fiscal risks report - July **2019** - Office for Budget Responsibility
- https://www.ons.gov.uk/economy/nationalaccounts/supplyandusetables/datasets/inputoutputsupplyandusetablessummarytables,
- https://www.london.gov.uk/what-we-do/research-and-analysis/economic-analysis/economic-evidence-base-london-2016#acc-i-44541و, Chapter 5 of the Economic Evidence Base for London 2016 | London City Hall" report provides an economic evidence base to help inform and support strategy development for London"
- https:/www.economicshelp.org/blog, "Problams facing UK economy post brexit",

المراجع العربية

- سلوى بن جديد" تداعيات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي – مجلة السياسة الدولية – القاهرة عدد 206 أكتوبر 2016.
- محمد عله" الأثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد" مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–الجزائر عدد 34 يونيو 2019.
- نوار جليل هاشم " خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دراسة في الأسباب والتداعيات" مجلة المستقبل العربي–بيروت–مركز دراسات الوحدة العربية العدد 161 مجلد 40 سنة 2018.
- إيناس عبد الله " ما بعد البريكست هل تفقد لندن مكانتها المالية في العالم – بيروت مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة مايو 2019.
- ريم عبد المجيد " بريطانيا وتحديات ما بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي" المركز العربي للبحوث والدراسات القاهرة فبراير 2020.

الهوامش:

1) See Berden, K., J. Francois, S. Tamminen, M. Thelle and P. Wymenga (2019), p.57
2) See S., H Huang, G Ottaviano, J Pessoa, T Sampson and J Van Reenen (2016) ,p.67
3) See OECD, 'Most recent FDI statistics for OECD and G20 countries', 2016.
4) See:

- Brexit analysis - Office for Budget Responsibility –
- Chapter 2 of IFS Green Budget 2019 - Institute For Fiscal Studies - IFS
- London's Economic Outlook: Autumn 2018 | London City Hall for a review
- GDP monthly estimate, UK - Office for National Statistics
- Nominal and real regional gross value added (balanced) by industry - Office for National Statistics

5) See http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/united-states/.